

بعض الرموز المستخدمة في هذا البحث

هناك مجموعة من المصطلحات المستخدمة في هذا البحث، ويحسن التشبيه عليها لكي يسهل فهم ما يُعْرَضُ على صفحاته من أمثلة وكثير من هذه المصطلحات شائع الاستخدام في علم " الفنولوجيا " (علم التشكيل الصوتي)، غير أنه لم يشع في البحوث العربية، وقليل منها استعملها بعض الباحثين العرب في كتبهم وبحوثهم إلا أنها ظلت حبيسة تلك الكتب والبحوث. ومن هذه المصطلحات:

١. / / الخطان المائلان، ونعني بهما أن الحرف الواقع بينهما حرف (فونيم)، وله أصوات متماثلة صوتيا في توزيع تكاملي وتغير حر . وهذه الأصوات المتماثلة هي أفراد عائلة هذا الحرف (الفونيم).

٢. [] المربعان المفتوحان على بعضهما، ونعني بهما أن الحرف الواقع بينهما هو (ألفون)، وليس حرفا (فونيم)، بمعنى أنه أحد صور الأصوات المتماثلة للحرف (الفونيم)، أو أحد أفراد عائلة الحرف (الفونيم) التي نجدها في السياق الأدائي.

٣. * ← : هذه النجمة التي ترد في بداية السهم تعني الإشارة إلى تحديد موقع الحرف (الفونيم) الذي لحقه التغيير في الأداء، و الفراغ الذي بعدها المشغول بالخط يشير إلى موقع الحرف (الفونيم)، وهذا يعني أن التأثير الذي وقع على الحرف (الفونيم) أتى من اليمين إلى اليسار مع اتجاه السهم .

٤. → * : هذا المصطلح يعني عكس المصطلح السابق تماما.

٥. / : نعني بهذا المصطلح أن الحرف (الفونيم) يصبح (ألفونا) أو أحد أفراد عائلة الحرف (الفونيم) عندما أو (إذا) وقع بعد الحرف (الفونيم) /، أو (الألفون) [] .

٦. + هذا الرمز يعني وجود الصفة في الحرف (الفونيم)، وهو ما يعبر عنه بالإيجاب.

٧. - هذا الرمز يعني عدم وجود الصفة في الحرف (الفونيم)، وهو ما

يعبرون عنه بالسلب.

مقدمة

عندما تتشكل الوحدات الصوتية داخل بنية لفظة ما لتؤلف كلمة على نسق النظام الصوتي للغة بعينها؛ فإنه يصبح لزاما - وفق القوانين الصوتية - أن تتعدل أنساق وأنماط هذه الوحدات الصوتية اللغوية فيما بينها محدثة فيما يسمى - صوتيا - بـ(الانسجام أو التناسب أو التجانس أو التوافق الصوتي اللغوي)، إذ الوحدة الصوتية - في رأينا - هي أساس الكلمة في اللغات البشرية المنطوقة، وهذه الكلمة مؤلفة من مجموعة من الوحدات الصوتية بينها قدر عظيم من الروابط والعلاقات والتناسب والتوافق ... وهي مترابطة فيما بينها بأوثق صلة بحيث تؤلف كلا متكاملا يصعب تفكيك أجزائه إلا بهدمه . وننظر إلى الكلمة بهذا التشبيه على أنها كائن قائم بعينه ذو حدود وعناصر متعددة تداخلت أجزاءها فيما بينها تداخلا متناسبا مع طبيعتها النطقية، وقد أدى ذلك إلى ترابط هذه العناصر والأجزاء بعضها مع بعض، واختفاء الفوارق فيما بينها، وتعديل بعضها ليتلاءم بعضها مع بعض في أثناء النطق . وربما اقتضى جزء من ذلك تعديلا لهذه الوحدة الصوتية يتناسب مع مقتضيات السياق الصوتي المخالفة - أحيانا - للنظام العام لأصوات اللغة . ولتأمل هذه الألفاظ في اللغة العربية:

أ	ب
يَتَزَكَّى	يَزَكَّى
مُدْتَكِر	مُدْذَكِر
اضْتَرَّ	اضْطَرَّ
اطْلَع	اطَّلَعَ
ادَّعَى	ادَّعَى

المُدَّثَر	المُدَّثَر
أذَكَرَ	أذَكَرَ
اصْطَلَحَ	اصْطَلَحَ

وبمقارنة ما في المجموعة الأولى من كلمات مع ما حصل لها في المجموعة الثانية نجد أن حروف* (التاء، والذال، والطاء وغيرها) في المجموعة (أ) - كما يعترف بها النظام الكتابي لحروف اللغة العربية الذي يتعامل مع النظام الصوتي النطقي - غالبا - قد تغيرت في المجموعة (ب) - حسب مقتضيات السياق الصوتي النطقي - إلى حروف (الزاء، والذال، والطاء، والذال) . وهذه المقتضيات السياقية الصوتية النطقية نلاحظها أيضا - بجلاء - في الألفاظ الإنجليزية التالية:

Electric	كهرباء	Electricity	كهربائي
Fanatic	متعصب	Fanaticism	تعصب
Phonetic	صوتي	Phonetician	عالم صوتي

حيث تغير النطق بحرف (k) في المجموعة (١) في الألفاظ الإنجليزية - حسب مقتضيات السياق - إلى حروف (s , ch) في المجموعة (٢)^(١)، عندما

- عرف ابن جني الحرف بأنه: حد منقطع الصوت وغايته وطرفه، سر صناعة الإعراب ١٦/١، وحدد الصوت والحرف بقوله: الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا حتى يعرض له في الحلق والضم والشفيتين مقاطع تنبيه عن امتداده واستطالته فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا، سر صناعة الإعراب ٦/١، أما الحروف - في عصرنا - تكاد تكون مقترنة بالكتابة، فاللغة فيها جانبا النطق والكتابة، والنطق أهم من النطق كما يقول ابن جني، سر الصناعة، ٥٠/١.

(١) انظر مزينا من الإيضاح في GENERATIVE PHONOLOGY. لمؤلفه =

وقعت (C) بين الحركتين (الصائت — i)، وهو ما يجعلنا نتساءل في الصفحات القادمة - إن شاء الله - عن حقيقة هذه المقتضيات السياقية الصوتية من خلال ما أطلق عليه الباحثون^(١) في علم الأصوات الحديث بظاهرة المماثلة الصوتية بين حروف اللغة (Assimilation)، في ضوء ما أشار إليه بعض القدماء من علماء اللغة العربية والنحو تحت مسمى (المضارعة الصوتية)^(٢)، وهو ما نراه ونعتقد في هذا البحث بناء على ما سنبينه - بإذنه تعالى - في الصفحات القادمة، ومدى تأثير ذلك في حصول هذا التناسب والتوافق والتجانس بين الأجزاء اللغوية في السلسلة الكلامية داخل بنية الكلمة المنطوقة في اللغة العربية خاصة، وكيف نظر إليها علماء النحو والصرف العرب - قدماء ومحدثين - وهم يقننون قواعدهم، وكذا مدى التقارب بيننا وبينهم في التعامل مع هذه الظاهرة اللغوية وفق القوانين الصوتية والقواعد الفونولوجية التي تحكم العملية النطقية الأدائية .



= SANFORD A ، SCHANE طبعة عام ١٩٧٣ م، صفحة: ٤٩.
(١) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ط٦، مطبعة مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، عام ١٩٨١ م، ص، ١٧٨ وما بعدها.
(٢) سيويه، الكتاب ج ٢، ط١، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، عام ١٣١٧هـ، ٤٢٦ وما بعدها.

تعريف المضارعة الصوتية وأقسامها

تعني المضارعة في كتب اللغة: المشابهة والمقاربة للشيء. قال في اللسان: والمُضَارِعُ: المُشْبِه، والمُضَارَعَةُ: المشابهة، والمُضَارَعَةُ للشيء: أن يضارعه كأنه مثله أو شبيهه .

وفي حديث عدي رضي الله عنه قال له: «لا يخلجن في صدرك شيء ضَارَعَتْ فِيهِ النصرانية». المضارعة: المشابهة والمقاربة؛ وذلك أنه لما سأله ﷺ عن طعام النصارى فكأنه أراد لا يتحركن في قلبك شك أن ما شابهت فيه النصارى حرام أو حبيث أو مكروه^(١).

وورد في مختار الصحاح قوله: والمُضَارَعَةُ: المشابهة^(٢).

ويعني مصطلح المضارعة الصوتية بين أصوات اللغة: أن حرفين وردا في لفظة ما ضمن سياق صوتي أدائي وحينئذ فلا بد أن يكونا متباعدين أو متماثلين أو متقاربين أو متجانسين في المخرج (الحلق أو اللهاة أو طرف اللسان وأصول الشايات... إلخ)، أو في الصفة الصوتية (الجهر أو الهمس أو الاستعلاء أو التفخيم... إلخ)، أو فيهما كليهما اعتمادا على المحتوى اللغوي، ويقتضي قانون المضارعة الصوتية بين أصوات اللغة: أن الوحدة الصوتية تصبح أكثر شيها (محاكاة) بوحدة صوتية أخرى، أو أن الوجدتين الصوتيتين أو أكثر تصبح أكثر شيها بعضها مع بعض^(٣).

(١) لسان العرب مادة ضَرَعٌ، ٢٢٣/٨.

(٢) مختار الصحاح، مادة ضَرَعٌ، ١/١٥٩.

(٣) انظر كتاب PHONOLOGY لمؤلفه ROGER LASS، ط١، عام ١٩٨٤م،

الصفحة ١٧١،

ولذلك فإننا عندما نجد أن صوت التاء ← طاء في صيغة (افتعل) في اللغة العربية من لفظة (طلع) ضمن سياق أدائي، أو في محتوى لغوي فإن ذلك يعني - بسهولة - ميلا إلى نطق حرف التاء بصوت آخر يُضَارِعُ نطق ذلك الحرف الذي ورد معه في المحتوى اللغوي سواء أكان ذلك في المخرج أم في الصفة الصوتية .

ويسلك هذا الإجراء اللغوي التقريبي بين حروف اللفظة الواحدة مسلكين فهو إما تقدمي أو رجعي، ويتفرع على كل من هذين المسلكين مسلكان آخران فكل واحد منهما إما كلي أو جزئي غير تام^(١).

فالمضارعة التقديمية: أن يؤثر حرف سابق في حرف لاحق بأن يكون اتجاه التأثير آتيا من الأمام إلى الخلف، أو باتجاه السهم ← من اليمين إلى اليسار أو على ترتيب الأرقام التالية (١، ٢، ٣، ٤، ٥)^(٢)، وأمثله كثيرة في اللغة العربية، ومن ذلك لفظة مثل " اصتبر " في أصل الصيغة ← في الأداء النطقي " اصطبر " فالحرف الذي عُدَّ في السلسلة الكلامية هو حرف التاء، كما أنه يأتي في ترتيب بناء اللفظة بعد حرف الصاد، فالتأثير إذن حدث من الحرف السابق في الحرف اللاحق، أو أتى من الأمام إلى الخلف، أو باتجاه تيار النفس الصاعد* (←)، أو من (١ في ٢، أو من ١ في ٣، ٢ في ٣، أو من ١ في ٤...).

ولو دققنا النظر فيما حدث لاتضح لنا أن هذا التأثير والتعديل لم يكن شاملا بحيث فَنِي الحرف المعدل وأبدل من غيره حرف آخر، أو صار مثيلا له سواء بسواء، بل بقي منه بعض الخصائص التي تشير إلى أصله، وهذا ما أطلق

(١) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، الصفحة ١٨٠ وما بعدها، وينظر كذلك كتاب

PHONOLOGY لمؤلفه ROGER LASS الصفحات ١٧١ وما بعدها،

(٢) LASS, ROGER, PHONOLOGY, FIRST ED PP: 171- 175

عليه بعض القدماء^(١) من علماء اللغة العربية والنحو - وأعدّه مذهباً لي - تسمية (المضارعة الصوتية)، وهي هنا تقديمية جزئية غير كاملة، ويطلق عليه البحث الصوتي الحديث بالمماثلة^(٢) التقديمية الجزئية - كما سوف نرى ذلك فيما بعد إن شاء الله .

وقد تكون هذه المضارعة التقديمية تامة كلية بحيث يُفني الحرف السابق الحرف اللاحق ولا يبقى منه في اللفظ شيء ينميه إلى أصله ويشير إليه، وحينئذ يُنظر فيه إلى أصل اللفظة التي ورد فيها أهو أصل من أصولها الثلاثية أو الرباعية، أم جاء نتيجة للتعديل في السلسلة الكلامية بين مخارج وصفات الحروف المؤلفة للفظ؟ .

ومن أمثلة ذلك في ألفاظ العربية (اذكر) افعل من الفعل الماضي (ذكر) وأصل التركيب (اذتكر)؛ فتجاور في هذه اللفظة الذال والتاء، وهما متافران صفة - كما سوف نرى ذلك فيما بعد -؛ فأشتمَّ حرف التاء شيئاً من صفات أخيه الدال وهي صفة الجهر، فنطق به العربي أول أمره (اذكر) . ثم غلبَّ حرف الدال في مرحلة تالية على الصوت الذي هو (وسيط) بين صوت حرف التاء وصوت حرف الدال؛ لكونه حرفاً أصيلاً في بنية اللفظ، في حين يعد هذا الصوت الوسيط حرفاً دخيلاً نائياً عن حرف دخيل آخر، وهو حرف التاء،

(١) أمثال سيبويه في كتابه الكتاب ج ٢، ط ١، لاص: ٤٢٣، وابن جني في كتابه سر صناعة الإعراب ج ١، ط ١، ت: مصطفى السقا وآخرين، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي عام ١٩٥٤م، ص: ٥٦، والمخصص لابن سيده، المجلد ٤، دار الفكر، بيروت، ص: ٢٧١.

(٢) أمثال كتاب الأصوات اللغوية للدكتور، إبراهيم أنيس، ط ٦، ص: ١٧٨، وكتاب الأصوات اللغوية للدكتور محمد الخولي، ط ١، مكتبة الخريجي، عام ١٤٠٧هـ، ص: ٢١٩ وما بعدها، وكتاب التطور اللغوي للدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، ص: ٢٢ وما بعدها.

فعدل به - تسهيلا على النطق - إلى حرف الذال، واجتمع في الصيغة ذالان الأول حرف أصيل من بنية اللفظ، والثاني حرف أتي به تسهيلا على النطق، نائب عن حرف دخيل آخر (إذ هو من صيغة افتعل)، وكان الحرف الأول ساكنا، والثاني متحركا فأدغم الحرفان بعضهما في بعض - تجاوزا - ونطق بهما حرفا واحدا مشددا ← (أذكر) على سبيل المضارعة التقديمية الكاملة، وذلك يجري وفق القاعدة (الفنولوجية) التالية:

/ ت /

/ ت / ← [د] / ← * / ذ / المجهورة، على سبيل المضارعة التقديمية الجزئية.

/ د / ← [ذ] / ← * / ذ / المجهورة، على سبيل المضارعة التقديمية التامة.

وسياي مزيد من الإيضاح والشرح لذلك فيما بعد - إن شاء الله تعالى - وقد تكون تلك المضارعة رجعية جزئية بأن يؤثر الحرف اللاحق على الحرف السابق تأثيرا جزئيا؛ وذلك بأن يبقى في الحرف المعدل شيء من خصائصه الأولى تنميه إليه ويستدل بها عليه، وأمثله كثيرة في ألفاظ اللغة العربية ومنها قوله تعالى: ﴿لست عليهم بمسيطر﴾ العاشية ٢٢، وكذا قوله تعالى: ﴿أهم المسيطرون﴾ الطور - ٣٧، حيث اجتمع في هذا اللفظ الحرفان (السين والطاء) وهما متنافران صفة ومخرجا - كما سيتضح لنا ذلك فيما بعد -، ففُقرَّبَ حرف السين إلى أخيه حرف الصاد، وأشُمَّ شيئا من صفاته، ليسهل النطق به بجوار حرف الطاء على سبيل المضارعة الرجعية الجزئية فنطقوا به ← بمسيطر، والمسيطر، ومثله النطق بكلمة (السرراط، والصراط) في قوله تعالى ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ الفاتحة ٦، فالسرراط هو الأصل؛ لأنه من سرط الشيء إذا بلغه، وسمي الطريق صراطا لجريان الناس فيه كجريان الشيء المبتلع، فمن قرأه بالسين - وهي قراءة قبل ورويس - جاء به على الأصل، وقرأه الجمهور بالصاد المحضة، بينما

قراه خلف^(١) بإشمامه شيئا من رائحة الصاد وضارعه بها لتجانس الطاء في الإطباق والاستعلاء^(٢)، والسين تشارك الصاد في الصغير والهمس، فلما شاركت الصاد في ذلك قربت منها فكانت مقاربتها لها مجوزةً مضارعتها لها وإشمامها بعض صفاتها لتجانس الطاء في الإطباق والاستعلاء، وذلك وفق القاعدة الفنولوجية التالية:

/س/

/س/ ← [ص] * /ط/، على سبيل المضارعة الرجعية الجزئية.

وقد تكون المضارعة رجعية تامة أو كاملة أو كلية؛ وذلك عندما تقوى صفات الحرف اللاحق، ويطغى تأثيرها على صفات الحرف السابق، فيذوب أكثرها وتكاد تتلاشى كلياً أمام نفوذ وتأثير صفات الحرف اللاحق الأقوى، وتصبح كأنها جزء منه، وأكثر شبهاً به، وحينئذ يُقَرَّبُ النطق بالحرفين مخرجا وصفة، فيدغم أحدهما في الآخر تجاوزاً، ويصبحان حرفاً واحداً مشدداً، بيد أنه يبقى في أصل اللفظ وتركيبه اللغوي ما يستدل منه على أن ما حصل ليس إدغاما كاملاً - وفق شروطه - وإنما هو مضارعة من الحرف اللاحق للحرف السابق مخرجا وصفة، وسوف نرى تفصيلاً لذلك فيما بعد .

وأمثلته من اللغة العربية كثيرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسْرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكَّرٍ﴾ [القمر آية ٢٢]. فأصل اللفظ (مذتكر ← مذدكر ← مددكر ←

(١) ابن غلبون، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم، التذكرة في القراءات الثمان ج ١، ت: أمين رشدي سويد، ط ١، عام ١٤١٢هـ، ص: ٦٥،

(٢) وقرأه حمزة في (الصراط) و (صراط) حيث وقعا بإشمام الزاي، بخلاف عن الضبي في (صراط)، يعني ما لم يكن معرفة بالألف واللام، انظر كتاب التلخيص في القراءات الثمان لمؤلفه الإمام: أبي معشر عبد الكريم الطبري، ت: محمد حسن موسى، ط ١، عام ١٤١٢هـ.

مدّكر)، ففي المرحلة الأولى، تجاور كل من حرفي الذال والتاء في الصيغة، وبها قرأ ابن مسعود وعيسى وقتادة وأبو عمرو^(١)، غير أن بعض العرب وجد صعوبة في النطق بحرف التاء المهموس مجاورا حرف الذال المجهور وليس بينهما فاصل؛ لاختلاف الصفتين بين الحرفين المتجاورين، فأشيمَّ حرفُ التاء شيئا من صفات أخيه حرف الدال ليسهل النطق به فقليل (مددكر)، ثم غلّبت صفات حرف الدال على صفات أخيه حرف الذال في مرحلة تالية، وهو خلاف الأصل - كما سوف نرى فيما بعد - فقُرِّبَ منه، وأشيمَّ شيئا من صفاته، وصار الصوت الوسيط بينهما أكثر شيها به ومضارعة له فنُطِقَ به قريبا منه، فاجتمع في الصيغة (مددكر) حرفان قُرِّبَ أحدهما من الآخر، ثم أدغم أحدهما - تجاوزا - في الآخر، فأصبحت حرفا واحدا مشددا على سبيل المضارعة الرجعية التامة الكلية الكاملة، فنطقوا بهما (مدّكر) بدال واحدة مشددة، وبها قرأ الجمهور^(٢)، بيد أنه بقي في اللفظة ما يستدل منه على أصل التركيب ولم يكن من نوع الإدغام بين الحرفين المتماثلين في كل شيء (مخرجا وصفة) على ما سنوضحه فيما بعد، خلافا لما ذهب إليه ابن جني من أنه إبدال إدغام^(٣). وذلك على النحو التالي:

/ ت /

/ ت / ← [د] / —* / ذ / على سبيل المضارعة التقديمية الجزئية.
/ ذ / ← [د] / —* / [د] ، على سبيل المضارعة الرجعية الكاملة.

(١) أبو حيان، البحر المحيط، ط٣، مصورة عن مطبعة مولاي السلطان عبد الحفيظ سليمان

المغرب، ١٧٨/٨،

(٢) نفسه ١٧٨/٨،

(٣) سر صناعة الإعراب ج١، ص: ٢٠٢.

دواعي المضارعة الصوتية بين الحروف في اللغة العربية

يحسن بنا أن نستعرض دواعي وأسباب حصول هذه المضارعة بين حروف اللغة - عامة - واللغة العربية خاصة على النحو الذي أشرنا إلى بعضه سابقاً، فنقول أولاً إن الكلام نشاط مثله في ذلك مثل أي نشاط آخر يقوم به الإنسان سواء أكان نشاطاً حركياً أم ذهنياً، وهو بهذا يتطلب طاقة تُنْفَذَ عن طريقها، وكلما استطاع المتكلم أن يقتصد في هذه الطاقة ليجعلها في أمور أكثر أهمية في حياته فإنه يفعل، فإذا وجد - مثلاً - أن حرفاً ما في لفظة ما في لغته صعباً في النطق فإنه يتلمس أيسر الطرق بحثاً عن السهولة، ويسلك المتكلم في ذلك مسالك متعددة يعترف بها نظام اللغة البشرية المنطوقة ويقرها، فقد يبدل حرفاً من آخر، وقد يحذف، وربما خالف في ترتيب الحروف داخل اللفظة، وأحياناً يقحم حرفاً جديداً بين حروف الكلمة، وتعد ظاهرة المضارعة الصوتية بين أصوات الحروف في كثير من اللغات العالمية عامة، واللغة العربية خاصة واحدة من تلك الطرق التي يلجأ إليها المتكلم في اللغة بحثاً عن السهولة في النطق، والاقتصاد في الجهود العضلي ما أمكن، ولكن كيف تتم هذه العملية النطقية؟ ولإجابة عن ذلك نقول: إن حرفاً لغوياً ما يميل إلى أن يضارع حرفاً آخر في اللغة نفسها، أو يصبح أكثر شبيهاً به مخرجاً أو صفة أو كليهما ليسهل النطق به، يقودنا إلى الحديث عن أوجه هذه المضارعة والمشابهة ومسبباتها بين حروف اللغة العربية التي تنحصر ظاهرياً في المخارج والصفات .

ففيما يتعلق بالمخارج لحروف هذه اللغة نجد أن جمهور أهل الأداء (وهم القراء) يصنفونها - عامة - في خمسة مواضع، ويوزعونها - تفصيلاً - إلى سبعة عشر مخرجاً^(١) وهي:

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ج١، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت، ص: =

الموضع الأول: الجوف: وهو الخلاء الداخل في الفم، وفيه مخرج واحد وهو مخرج حروف المد الثلاثة، وهي الألف ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا دائما كـ(قال). والواو الساكنة المضموم ما قبلها كـ(قالوا). والياء الساكنة المكسور ما قبلها كـ(قيل). وهذه الحروف ليس لها حيز محقق تنتهي إليه كما كان لسائر الحروف غيرها بل تنتهي بانتهاء الصوت؛ ولذا قبلت الزيادة على المد الطبيعي .

الموضع الثاني: الحلق؛ وفيه ثلاثة مخارج لستة أحرف وهي:

أ. أقصى الحلق: أي أبعد ما يلي الصدر ويخرج منه الهمزة والماء .

ب. المخرج الثاني: وسط الحلق ويخرج منه العين والحاء .

ج. المخرج الثالث: أدنى الحلق أي أقرب ما يلي الفم ويخرج منه الغين والحاء.

الموضع الثالث: اللسان؛ وفيه عشرة مخارج لثمانية عشر حرفا، وله أربعة

أقسام: طرف وحافتان ووسط وأقصى:

أ. طرف اللسان أو رأسه مما يلي الشفتين والشايا من الأسنان وآخره ويسمى

ذلق اللسان .

= ١٩٩ وما بعدها.

- هكذا ينهب بعض القدماء من علماء اللغة العربية والنحو والقراءات، ويرى ابن حني أن الصوت الذي يجري في الألف مخالف للصوت الذي يجري في الياء والواو، والصوت الذي يجري في الياء مخالف للصوت الذي يجري في الألف والواو، والعلة في ذلك أنك تجد الفم والحلق في ثلاث الأحوال مختلف الأشكال، أما الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحين غير معترضين على الصواب بضغط أو حصر، وأما الياء فتجد معها الأضراس سفلا وعلوا قد اكتنفت جنبتي اللسان وضغطته وتفاخ الحنك عن ظهر اللسان فجرى الصوت متصعدا هناك فلأجل تلك الفجوة ما استطال؛ وأما الواو فتضم لها معظم الشفتين وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس ويتصل، سر صناعة الإعراب ٨/١، وهذا يشير بوضوح إلى أن هناك مخارج ومدارج لأصوات الحركات.

- ب. حافة اللسان: أي جانبه فللسان حافتان يمينى ويسرى
- ج. وسط اللسان .
- د. أقصى اللسان مما يلي البلعوم والحلق .
١. فمن أقصى اللسان مما يلي الحلق وما فوقه من الحنك الأعلى مما يدعى بشراع الحنك أو الحنك الرخو يخرج حرف القاف .
٢. ومن أقصاه ولكن من أسفل مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى تحت مخرج القاف قليلا يخرج حرف الكاف.
٣. ومن وسط اللسان وما يليه من الحنك الأعلى يخرج ثلاثة أحرف وهي الجيم فالشين فالياء غير المدية، وهي المتحركة مطلقا أو الساكنة بعد فتح كخير وشيء.
٤. ومن إحدى حافتي اللسان وما يليها من الأضراس العليا التي في الجانب الأيسر أو الأيمن يخرج حرف واحد وهو الضاد المستعلية المستطيلة، وخروجها من الحافة اليسرى أكثر وأيسر، ومن اليمنى أصعب وأقل.
٥. ومما بين حافتي اللسان معا وما يحاذيهما من اللثة (أي لثة الضاحكين والتابن والرابعيتين والثنتين) يخرج حرف اللام وليس في الحروف أوسع مخرجا منه، ويمكن خروجها من إحدى حافتي اللسان والحافة اليمنى أسهل .
٦. ومما بين رأس اللسان وما يحاذيه من لثة الشيتين العليين ويخرج منه النون المظهرة.
٧. ومن طرف اللسان مع ظهره بالقرب من مخرج النون وما يحاذيه من لثة الشيتين العليين يخرج حرف الراء .
٨. ومن طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا يخرج ثلاثة أحرف وهي: التاء والبدال والطاء .
٩. ومن طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى مع إبقاء فرجة قليلة بين طرف اللسان والثنايا عند النطق يخرج ثلاثة أحرف: الصاد فالزاي فالسين .

١٠. ومن بين طرف اللسان من جهة ظهره وأطراف الشايات العليا تخرج ثلاثة أحرف هي على الترتيب من الأسفل إلى الأعلى التاء والذال والطاء الموضع الرابع: الشفتان وفيهما مخرجان لأربعة أحرف فيخرج من الأول حرف واحد، ومن الثاني ثلاثة أحرف وهي:

١. باطن الشفة السفلى وأطراف الشايات العليا ويخرج منه الفاء.

٢. ما بين الشفتين معا ويخرج منه ثلاثة أحرف وهي الواو غير المدية بانفتاح الشفتين، الباء بانطباع الشفتين انطباقا أقوى، الميم بانطباع الشفتين انطباقا أخف من انطباقهما مع الباء .

الموضع الخامس: الخيشوم وهو حرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم المركب فوق سقف الفم (أقصى الأنف) وتخرج منه أحرف الغنة وهي النون والميم وما جرى مجراهما حال إدغامهما بغنة أو إخفائهما أو كون النون والميم مشددتين حيث يتحول مخرجهما الأصلي إلى الخيشوم .

أما يتعلق بصفات الحروف في اللغة العربية فهي عند أهل الأداء (وهم القراء) كيفية عارضة للحرف عند النطق به أو حصوله في المخرج كجريان النفس في الحروف المهموسة، وعدم جريانه في الحروف المجهورة... وما أشبه ذلك. وهي سبع عشرة صفة على القول المشهور^(١)، وعشرون صفة على القول الراجح^(٢)، وتنقسم هذه الصفات من حيث اللزوم للحرف وعدمه إلى قسمين:

صفات أصلية طبيعية أساسية لازمة للحرف بمعنى أنها لا تنفك عنه ألبتة في جميع أحواله كالهمس والجهر والاستعلاء والانفتاح . وصفات طارئة عرضية غير لازمة للحرف ولكنها تعرض له أحيانا إذا توفرت أسباب حدوثها، وتنفك

(١) المرصفي، عبد الفتاح، نهاية القارئ إلى تجويد كلام البارئ، ط١، عام ١٤٠٢هـ، ص: ٧٧.

(٢) نصر، عطية قابل، غاية المرید في علم التجويد، ط٧، عام ١٤١٣هـ، ص: ١٣٨.

عنه أحيانا كثيرة لعدم توفر تلك الأسباب كالإدغام والتفخيم والترقيق^(١).
كما أنها تنقسم إلى قسمين من حيث الضد وعدمه فهناك خمس صفات متضادة، وسبع صفات - على القول المشهور - وتسع صفات - على القول الراجح - غير متضادة وهي كآلآتي:

أولا: الصفات المتضادة: وهي خمس صفات في مقابل خمس أخرى: الجهر # الهمس، الشدة والتوسط # الرخاوة، الاستعلاء # الاستفال، الإطباق # الانفتاح، الإذلاق # الإصمات .

ثانيا: الصفات التي لا أصداد لها وهي: الصغير، القلقلقة، الانحراف، والتكرير، واللين، والتنفسي، والاستطالة - على القول المشهور - والإخفاء والغنة - على القول الراجح - وتفصيلها كآلآتي:
أولا: الصفات المتضادة:

١. الجهر: وهي عند القدماء من علماء اللغة العربية والنحو والقراءات حرف أشبع الاعتماد من موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت فكأن فيه جهرا أي إعلان وإظهار؛ ولذا سمي مجهورا، وهو عند المحدثين حرف تذبذب معه الأوتار الصوتية عند النطق به^(٢) تذبذبا محسوسا وملحوظا، وحروفه تسعة عشر حرفا من حروف الهجاء يجمعها قول بعضهم (عظم وزن قارئ غض ذي طلب جد).

٢. الهمس: وهي ضد الجهر وهي تعني: عند القدماء من اللغويين والنحاة والقراء: حرف أضعف الاعتماد عليه في المخرج حتى جرى النفس معه فكأن فيه خفاء؛ ولذا سمي مهموسا، وهو عند المحدثين من الباحثين الصوتيين:

(١) هداية القارئ، ط ١، ص: ٧٧،

(٢) أنيس، الأصوات اللغوية ط ٦، ص: ١٩ وما بعدها،

حرف لم تتذبذب معه الأوتار الصوتية عند النطق به^(١) تذبذبا محسوسا وملحوظا، وحروفه عشرة يجمعها قول بعضهم (سكت فحته شخص). .

٣ . الشدة و التوسط: وضدهما الرخاوة وتعني الشدة عند أهل الأداء من اللغويين والقراء: لزوم الحرف لمخرجه فيمنع الصوت من أن يجري فيه؛ ولذا سمي الحرف شديدا، وحروف الشدة ثمانية مجموعة في قول بعضهم (أجد قط بكت)، وهذه الحروف في لزومها لمخرجها وانحباسها فيه وتوقف الصوت من أن يجري مع الحرف تسلك ثلاثة مسالك:

١ . انحباس الصوت من أن يجري مع الحرف عند النطق .

٢ . إن هذا الحبس قد يطول وقد يقصر .

٣ . تسريح هذا الصوت بعد انحباسه، فإن كان هذا التسريح فجائيا أعقب هذا التسريح انفجار ودوي وذلك مع الحروف الشديدة الوقفية الانفجارية، وإن كان التسريح تدريجيا لم يعقب هذا التسريح دوي وانفجار وذلك مع الحروف الشديدة الوقفية غير الانفجارية^(٢).

٤ . أما الحرف الرخو عند أهل الأداء فهو ذلك الحرف الذي يجري فيه الصوت . وأما الحرف المتوسط فإنه الذي يجمع بين صفات الحرف الشديد وصفات الحرف الرخو حيث يبدأ النطق به بانحباس الحرف في المخرج وقبل أن يستوي هذا الانحباس يجري الصوت فيه، وعدد حروف التوسط - على القول الراجح - ثمانية مجموعة في قول بعضهم (لم يرو عننا)، وما سوى هذه الحروف والتي قبلها هي الحروف الرخوة.

(١) نفسه، ص: ٢٠ وما بعدها.

(٢) المباركي، يحيى علي، المقطع الصوتي العربي بين الكمية والمدة الزمنية (دراسة أكوستيكية

تطبيقية)، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ص: ٢٤٨، ٣١٦،

٥. الاستعلاء: وهو عند أهل الأداء من اللغويين والنحاة والقراء ذهاب اللسان إلى الخنك الأعلى (سقف الفم) وجريان الصوت بينهما دون انحصار عند النطق بحروفه؛ ولذا سميت هذه الحروف حروفا مستعلية، وهي سبعة حروف مجموعة في قول بعضهم (خص ضغط قط)، وهذه الحروف هي حروف التفخيم على القول الراجح، وأقواها جميعا حرف الطاء ثم القاف .
٦. الاستفال: ويعنون به ذهاب اللسان وانحطاطه إلى قاع الفم عند النطق بحروفه، وهي ما عدا حروف الاستعلاء والتفخيم والإطباق.
٧. الإطباق: وهو انطباق طائفة من اللسان على ما يحاذيها من غار الخنك الأعلى، وانحصار الصوت بينهما عند النطق بحروفه وهي أربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء؛ ولذا سميت هذه الحروف الأربعة مطبقة . يقول ابن جني «ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا، والصاد سينا، والظاء ذالا، ولخرجت الضاد عن الكلام لأنه ليس من موضعها شيء غيرها فتزول الضاد إذا عدت الإطباق إليه».
٨. الانفتاح: هو عند أهل الأداء تجافي كل من طائفتي اللسان والخنك الأعلى من الأخرى حتى يخرج الصوت من بينهما دون إحصار عند النطق بحروفه، وهي ما عدا حروف الإطباق الأربعة .
٩. الإذلاق أو الاندلاق: وهو عند أهل الأداء (وهم القراء): سرعة النطق بالحرف لخروجه من ذلق اللسان (طرفه) أو من ذلق الشفة (طرفها)، وحروفه سبعة مجموعة في قولهم (فر من لب) فالفاء والميم والباء تخرج من طرف الشفة، والراء والتون واللام تخرج من طرف اللسان .
١٠. الإصمات: وهي عند أهل الأداء من القراء: ثقل الحرف بخروجه من غير ذلق اللسان والشفة، وامتناع حروفها لأجل ذلك من أن يبني منها وحدها في كلام العرب كلمة رباعية أو خماسية لثقلها على اللسان. وحروفها ثلاثة وعشرون حرفا وهي باقي الحروف غير الذلقية .

ثانيا: الصفات غير المتضادة:

١. الصفير: صوت يشبه صفير الطير، يخرج مع النطق بحروفه، وهي ثلاثة: الصاد والزاي والسين، وأقوى تلك الحروف صفيرا الصاد لاستعلائها وتفخيمها وإطباقها ثم الزاي لجهرها ثم السين لهمسها .
٢. القلقلة: وهي صوت زائد يحصل في المخرج ناتج عن اضطراب اللسان بالحرف عند النطق بحروفها حتى تسمع له نبرة قوية، وحروفها - على القول الراجح - خمسة مجموعة في قول بعضهم " قطب جد "، ومن صفات هذه الحروف الشدة والجهر، فالجهر يمنع النفس من أن يجري معها، والشدة تمنع الصوت أن يجري معها، فلما امتنع جريان الصوت والنفس مع حروفها احتيج إلى التكلف في بيانها بإخراجها شبيهة بالمتحرك، وأقوى هذه الحروف قلقلة هي الطاء ثم القاف والجيم ثم الباقي، وقيل القاف ثم الطاء . والقلقلة - بهذا المفهوم الذي شرحناه سابقا - أبين في الساكن الموقوف عليه ثم الساكن الموصول ولكنها - على التحقيق - لازمة لكل هذه الحروف الخمسة ساكنة كانت أم متحركة موقوفا عليها بالسكون أم كانت في وصل الكلام .
٣. الانحراف: ومعناها عند أهل الأداء ميل الحرف بعد خروجه إلى طرف اللسان أو ظهره وله حرفان اللام والراء، وهذه الصفة لازمة لهذين الحرفين لانحرافهما عن مخرجهما حتى يتصلا بمخرج غيرهما، فاللام تميل إلى ناحية طرف اللسان والراء إلى ظهره .
٤. التكرار: ويعنون به ارتعاد طرف اللسان عند النطق بحرفه وهو الراء.
٥. التفشي: كثرة انتشار خروج النفس بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بالحرف حتى يتصل بمخرج الطاء، وتحقق هذه الصفة - على الأرجح - في حرف الشين فقط.
٦. الاستطالة: وتعني عند أهل الأداء: امتداد الصوت من أول إحدى

حافتي اللسان إلى آخرها، وحرفها الوحيد هو الضاد القديمة.

٧. اللين: ويعنون به خروج الحرف عند النطق به بسهولة من غير كلفة على اللسان وله حرفان في اللغة العربية وهما الواو والياء إذا سكنتا وفتح ما قبلهما.

٨. الخفاء: ويعنون به خفاء صوت الحرف عند النطق به، وحروفه أربعة وهي حروف المد الثلاثة (الواو والياء والياء) ثم الهاء، أما الخفاء في حروف المد فلسعة مخرجها، وليس لها مخرج ثابت في الفم والحلق بل هي هوائية جوفية، وأما الخفاء في الهاء فلاجتماع صفات الضعف فيها؛ ولذا قويت بالصلة إذا كانت ضميرا.

٩. الغنة: وهي صوت يخرج من الخيشوم، وهو خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم - وقد شرحناه سابقا -، وهذه صفة لازمة للنون والميم وما جرى مجراهما سكنتا أو تحركتا، ظاهرتين أو مدغمتين أو مخفأتين .

وبعض هذه الصفات أقوى من بعضها الآخر، فالجهر والشدة والاستعلاء والإطباق والصفير والقلقلة والانحراف والتكرار والنفسي والاستطالة والغنة، هي صفات قوة . والهمس والرخاوة والاستفال والانفتاح واللين والخفاء، هي صفات ضعف، في حين تعد كل من صفات الإصمات والدلاقة والبينية صفات متوسطة بين القوية والضعيفة^(١) . ويعد الحرف قويا إذا جمع صفات القوة السابقة كلها . ويعد الحرف ضعيفا إذا اشتمل على صفات الضعف أكثر من صفات القوة التي ذكرت سابقا، بينما يعد الحرف قويا إذا حوى من صفات القوة أكثر من صفات الضعف، ويعد وسطا إذا جمع بين صفات القوة والضعف في آن واحد. وذلك كما نراه في الجداول التالية:

(١) هداية القارئ، ط١، ص: ٩٣،

المُضَارَعَةُ الصَّوْتِيَّةُ بَيْنَ أَصْوَاتِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ - د. يَحْيَى بْنُ عَلِيِّ الْمُبَارَكِيِّ

صفات القوة	صفات الضعف	صفات التوسط
الجهر	الهمس	الإصمات
الغنة	الخففاء	الذلاقة
الاستعلاء	الاستفال	البينية
الشدّة	الرخاوة	
الإطاق	الانفتاح	
الصفير	اللين	
القلقلة		
الانحراف		
التكرار		
التفشي		
الاستطالة		

توزيع الحروف العربية كما جاء بها النظام الصوتي العربي على صفاتها الأصلية المتضادة وغير المتضادة:

أولاً: الصفات الأصلية غير المتضادة:

الحروف	صفير	قلقلة	لين	انحراف	تكرير	تفشي	استطالة	خففاء	غنة
ء	—	—	—	—	—	—	—	—	—
هـ	—	—	—	—	—	—	—	+	—
ع	—	—	—	—	—	—	—	—	—
ح	—	—	—	—	—	—	—	—	—
غ	—	—	—	—	—	—	—	—	—

الحروف	صغير	قلقلة	لين	انحراف	تكرير	تفشي	استطالة	خفاء	غنة
خ	—	—	—	—	—	—	—	—	—
ق	—	+	—	—	—	—	—	—	—
ك	—	—	—	—	—	—	—	—	—
ي	—	—	+	—	—	—	—	—	—
ش	—	—	—	—	—	+	—	—	—
ج	—	+	—	—	—	—	—	—	—
ح	—	—	—	—	—	—	+	—	—
ل	—	—	—	+	—	—	+	—	—
ن	—	—	—	—	+	—	—	+	—
ر	—	—	—	+	+	—	—	—	—
ص	+	—	—	—	—	—	—	—	—
ز	+	—	—	—	—	—	—	—	—
س	+	—	—	—	—	—	—	—	—
ط	—	+	—	—	—	—	—	—	—
د	—	+	—	—	—	—	—	—	—
ذ	—	—	—	—	—	—	—	—	—
ظ	—	—	—	—	—	—	—	—	—
ن	—	—	—	—	—	—	—	—	—
ف	—	—	—	—	—	—	—	—	—
و	—	—	+	—	—	—	—	—	—

المُضَارَعَةُ الصَّوْتِيَّةُ بَيْنَ أَصْوَاتِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ - د. يَحْيَى بْنُ عَلِيِّ الْمُبَارَكِيِّ

الحروف	صغير	قلقلة	لين	المحرف	تكرير	تفشي	استطالة	خفاء	غنة
م	—	—	—	—	—	—	—	—	+

ثانيا: الصفات الأصلية المتضادة

الحروف	بمجر	مهمس	شدة	رخاوة	استعلاء	استفال	انفتاح	إطباق	أصمات	إذلاق	توسط
ء	+	-	+	-	-	+	+	-	+	-	-
هـ	-	+	-	+	-	+	+	-	+	-	-
ع	+	-	-	-	-	+	+	-	+	-	+
ح	-	+	-	+	-	+	+	-	+	-	-
غ	+	-	-	+	+	-	+	-	+	-	-
خ	-	+	-	+	+	-	+	-	+	-	-
ق	+	-	+	-	+	-	-	-	+	-	-
ك	-	+	+	-	-	+	+	-	+	-	-
ي	+	-	-	+	-	+	+	-	+	-	-
ش	-	+	-	+	-	+	+	-	+	-	-
ج	+	-	+	-	-	+	+	-	+	-	-
ض	+	-	-	+	+	-	-	+	+	-	-
ل	+	-	-	+	-	+	+	-	-	+	+
ن	+	-	-	-	-	+	+	-	-	+	+
ر	+	-	-	-	-	+	+	-	-	+	+
ص	-	+	-	+	+	-	-	+	+	-	-
ز	+	-	-	+	-	+	+	-	+	-	-
س	-	+	-	+	-	+	+	-	+	-	-

الحروف	مجر	همس	شدة	رخاوة	استعلاء	استفال	انفتاح	إطباق	إصمات	إذلاق	توسط
ط	+	-	+	-	+	-	-	+	+	-	-
د	+	-	+	-	-	+	+	-	+	-	-
ت	-	+	+	-	-	+	+	-	+	-	-
ظ	+	-	-	+	+	-	-	+	+	-	-
ذ	+	-	-	+	-	+	+	-	+	-	-
ث	-	+	-	+	-	+	+	-	+	-	-
ف	-	+	-	+	-	+	+	-	-	+	-
و	+	-	-	+	-	+	+	-	+	-	+
م	+	-	-	-	-	+	+	-	-	+	+

ويؤدي تجاور بعض الحروف مع بعض داخل الألفاظ إلى تأثير أصوات هذه الحروف بعضها في بعض تأثيرا يفضي بها إلى التقارب في الصفة أو المخرج تحقيقا للتناسب الصوتي، وتيسيرا لعملية النطق واقتصادا في الجهد العضلي - وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً-، ولتحقيق هذه الغاية فلا بد أن تتسق أصوات هذه الحروف بعضها مع بعض، فإذا تجاور حرفان أو أكثر، وأدى تجاورها إلى ثقل ما عند النطق بها داخل الصيغة صار لزاما أن يتغير نطق أحد هذه الحروف أو أكثر إلى نطق الحرف الآخر لتخف حروف اللفظ على اللسان ويسهل النطق بها .

وقد يوصف هذا التقريب أو التناسب أو التجانس الصوتي بين حروف اللغة بالتعديلات الملائمة للحرف بسبب مجاورته أو ملاصقته لما يضارعه من حروف أخرى، وقد يحصل هذا التوافق والتلاؤم بين الحروف المنفصلة داخل اللفظ، ولكنه غالبا ما يحدث بين الحروف المتصلة بسبب القرب والمجاورة، حيث يلاحظ في علم التصنيف اللغوي أن أعلى مراتب المحاكاة أو المضارعة بين الأصوات

الكلامية في سياق حر، ما يدعى بالمضارعة بسبب من الملاصقة المباشرة^(١)، وهنا لا بد من التأكيد على حقيقة هامة وهي أن الحرفين المتتابعين في الكلام لا يلزم أن يكونا متماثلين تمام التماثل كراء وراء أو باء وباء أو حاء وحاء . بل قد يكونان مختلفين مخرجا وصفة كحاء ودال أو تاء وميم أو سين وقاف، وقد يتقاربان في كل شيء ما عدا صفة صوتية واحدة كحاء وهاء في مثل (اذبح هذه)، وربما تجانسا في المخرج واختلفا في الصفة كئاء وذال في مثل (يلهث ذلك)، وبناء عليه نرى أن صور تجاوز الحروف اللغوية في محتوى لغوي ما تكون أربعا:

أ. الصورة الأولى: اشتمال الكلمة على حرفين متماثلين تمام المماثلة، ويعنى القراء بهذه المماثلة: اتحاد الحرفين أو الحروف في الاسم والرسم مثل الكافين في نحو ﴿ما سلككم في سقر﴾ [المدر ٤٢] والميمين في نحو ﴿الرحيم﴾ * مالك ﴿[الفاتحة ٣-٤]﴾^(٢).

ب . الصورة الثانية: اشتمال الكلمة على حرفين أو حروف متباعدة نطقا في المخرج ومختلفة في الصفة وهذا هو الغالب في الكلام وذلك مثل حاء ودال، وتاء وميم، وسين وقاف^(٣) .

ج. الصورة الثالثة: اشتمال الكلمة على حرفين أو حروف متقاربة نطقا في المخرج والصفة كتون ولام أو في المخرج دون الصفة كدال وسين، أو في الصفة دون المخرج كسين وشين^(٤) .

د . الصورة الرابعة: اشتمال الكلمة على حرفين أو حروف متجانسة

(١) ينظر كتاب phonology لمؤلفه lass ط١، عام ١٩٨٤م، ص: ١٧١-١٧٢،

(٢) نفسه ص: ٢١٧.

(٣) نفسه ص: ٢٢٣.

(٤) نفسه ص: ٢١٩.

نطقاً بأن تتفق هذه الحروف في المخرج وتختلف في الصفة كالطاء مع التاء، والذال مع التاء، والتاء مع الذال^(١).

ففي حالي التماثل أو التباعد التامين بين الحرفين أو الحروف في البنية اللغوية فلا مضارعة - بالمعنى الذي شرحناه سابقاً - بل هو إدغام أو إظهار واجبان .
أما في حالي التقارب والتجانس بين الحرفين أو الحروف داخل البنية اللغوية فإن أحد هذين الحرفين أو الحروف يؤثر في الآخر ويمنحه شيئاً من خصائصه أو بعضاً منها، وذلك هو ما أعده - جرياً على فهم القدماء من علماء اللغة العربية والنحو - في حالتيه - (ظاهرة المضارعة بين الأصوات اللغوية)، وهي نزعة تنشأ عندهم بين نطق الحرفين أو الحركتين داخل الصيغة، وتتصف عادة بصفات صوتية متقاربة أو متجانسة تساعد على سهولة النطق في حالة تتابع هذين الحرفين أو الحركتين في اللفظ إذا كان بينهما من التباين والاختلاف مخرجا أو صفة أو كليهما ما ينفرد كلا منهما من الآخر^(٢).



(١) نفسه ص: ٢٢١،

(٢) ينظر إلى مزيد من التفصيل حول الحرفين المتلاقيين خطأ ولفظاً من جميع وجوهه سواء أكانا متماثلين أو متقاربين أو متجانسين أم متباعدين، وقد يلتقيان في كلمتين مثل " اضرب بعصاك " و " إنه هو "، وقد يكونان من كلمة " مثل " ما سلككم "،، أنظر كتاب غاية المرید في علم التجويد ط٤، ص: ١٧١ وما بعدها.

أولاً: المضارعة الصوتية بين الحروف الصحيحة الساكنة

ولنتأمل هذه الألفاظ العربية لتبين - جلياً - كيف تتواءم وتتآلف الحروف داخل بنية الكلمة تبعاً لما سبق، ولنقف على ضوابطها وقواعدها .

١. الدرجة الصوتية الأولى ٢. الدرجة الصوتية الثانية

صَقَّتْ	أ. سَقَّتْ
صَاطِع	سَاطِع
أَزْدَر	أَصْدَرَ
صَلَح	سَلَحَ
صَبَقَتْ	سَبَقَتْ
صَوِيق	سَوِيقٌ
الصَّمَلِق	السَّمَلِقُ
قَرَد	قَصَدَ

ب.

وَدَّ	وَدَّ
فَحَصَطَ	فَحَصَّتْ
خَبَطُ	خَبَطَتْ
يَطْهَرُ	يَتَطَهَّرُ
اصْطَبَرَ	اصْتَبَرَ
اصْلَحَ	اصْتَلَحَ
ازْدَجَرَ	إِزْتَجَرَ
اِظْلَمَ	اِظْتَلَمَ

نلاحظ في رقم (أ) أن الدرجة الصوتية الأولى لتلك الألفاظ اشتملت

على حروف بين بعضها تنافر، أو اختلاف سواء أكان ذلك ناشئا عن المخرج أم الصفة مما اقتضى حدوث تعديل ما لتتواءم، وتتألف أصوات الحروف داخل بنية الكلمات في الدرجة الصوتية الثانية على ألسنة بعض أبناء القبائل العربية القديمة ولا سيما القاطنون على مشارف الصحراء الذين يميلون في كلامهم إلى القوة في اختيار الألفاظ، ويفضلون الاقتصاد في المجهود العضلي، فالكلمات

(سقت، سقت، والسويق، والسملق) اشتملت على حرفين متنافرين في الصفة، وهما السين والقاف سواء تجاورا داخل البنية أم انفصل بعضهما عن بعض، فالقاف حرف قوي؛ إذ هو من الحروف المجهورة الشديدة والوقفية الانفجارية ومن حروف القلقل، وهو فوق ذلك كله حرف مستعل مفخم، وينطق به من أقصى اللسان، فتصعدت إلى ما فوقها من الحنك، وهذه كلها صفات قوة - كما أوضحنا ذلك في الجداول المرفقة -، ولم يستطع السين أن يجاريه في هذا الشأن ويبقى معه في السياق وهو المختلف عنه في هذه الصفات؛ إذ هو حرف مهموس مستقل منفتح، وهذه صفات ضعف، والحروف في سلوكها داخل بنية الكلمة كالكائنات الحية؛ إذ لا بد أن يخضع الضعيف لسيطرة ونفوذ القوى فيصطبغ ببعض صفاته تارة، ويضارعه ويحاكيه مرات لكي يضمن بقاءه واستمراره في بيئته ومكانه، أو يتغير جملة وتفصيلا ويصبح حرفا آخر، ومن هنا عمد حرف السين إلى تعديل بعض صفاته ليساير نفوذ وقوة حرف القاف، ففزع إلى أقرب الحروف إليه يطلب المدد والمساعدة في مواجهة تأثير حرف القاف سواء بسواء كما يتصرف الكائن الحي في صراعه مع خصومه في هذا الكون، فوجد أخويه حرفي الصاد والزاي اللذين يشترك معهما في المخرج - بعامية - وفي صفة الصفيير - بخاصة -، وهما أقوى منه في بعض الصفات، فخلع على نفسه بعض صفات أخيه حرف الصاد دون حرف الزاي مع اتصافه بصفة الجهر لاشتراك كل من حرفي القاف والصاد دون الزاي في أكثر من

صفة؛ إذ هما من حروف الاستعلاء والتفخيم، فأشبه السين بعض صفات أخيه الصاد فَنُطِقَ به قريبا من نطق الصاد المستعلي المفتخم، وهو أشبه الأصوات بصفات حرف القاف المستعلي المفتخم؛ ليكون العمل من وجه واحد، ولم يبالوا ما بين السين والقاف من الحواجز؛ وذلك لأنها أثرت فيها على بعد المخرجين، فكما لم يبالوا بعد المخرجين لم يبالوا ما بينهما من الحروف إذ كانت تقوى عليهما والمخرجان متفاوتان، ويقوّي ذلك ما ورد من قراءة الأعشى لقوله تعالى ﴿وزنوا بالقسطاس المستقيم﴾ [الإسراء ٣٥، والشعراء-١٨٢] بالصاد في السورتين^(١)، وتنسب هذه اللغة إلى بني العنبر من القبائل العرب القديمة^(٢)، وهو يسير وفق القاعدة الفونولوجية التالية:

/س/

/س/ ← [ص] / * / ق / على سبيل المضارعة الرجعية الجزئية .

وهي تعني:

/ق/ ← *	+ مهموسة	+ مهموسة	← [ص]	+ منفتحة	+ منفتحة	/س/
	+ مطبقة	+ مستقلة		+ مستقلة	+ صفيّر	
	+ مستعلية	+ صفيّر		+ صفيّر		
	+ صفيّر	+ صفيّر				

وكان ذلك على سبيل المضارعة الرجعية الجزئية

وهذا الإشمام (بمعنى اكتساب رائحة حرف ما)، أو خلع بعض الصفات على حروف أخرى أحيانا هو ما يوضح حقيقة المضارعة أو المحاكاة بين أصوات حروف الكلمة، وليس ما عبر عنه بعض القدماء من علماء اللغة العربية والنحو

(١) التذكرة ج ٢، ط ١، ص: ٤٠٥،

(٢) المخصص لابن سيده مجلد ٤، ص: ٢٧٢،

وبعض الباحثين المحدثين من أنه إبدال أو قلب أو تماثل - كما سوف نراه - وهذه المحاكاة أو المضارعة بين الحروف - بهذه الكيفية - يحقق نوعا من التناسب الصوتي بين الحروف داخل بنية الكلمة، ويلزم ذلك أن تتسق الحروف بعضها مع بعض؛ بحيث إذا تجاوز حرفان متنافران يؤدي نطقهما إلى شيء من الثقل فلا مناص حينئذ من تعديل أحدهما في الصفات أو المخارج لتقل مظاهر الخلاف بينهما، وليسهل عن اللسان النطق بهما.

وما قيل عن تلك الألفاظ يقال - أيضا - على الألفاظ الباقية في المجموعة نفسها (ساطع، أصدر، سلخ، قصد) حيث نلاحظ أن الكلمتين (ساطع، سلخ) قد اشتملتا - في بنيتهما - على حروف بينهما تنافر في بعض الصفات، وهي (السين والطاء والخاء)، وقد أوضحنا سابقا أن السين حرف ضعيف؛ لاتصافه بصفات الهمس والاستفال والانفتاح، بينما الطاء في كلمة (ساطع) حرف قوي؛ لاتصافه بكثير من صفات القوة؛ فهو حرف مجهور، شديد وقفي انفجاري من حروف القلقة، ومستعل ومفخم ومطبق، ولذلك لم يستطع بعض أبناء القبائل العربية القديمة؛ التي كانت تقطن على تخوم البادية، وقيل - في لغتها - إلى اختيار الألفاظ القوية والاقتصاد في الجهود العضلي - وهم بنو العبر - أن ينطق حرف السين بجوار حرف الطاء في أمثال هذه الكلمات، بل عمدوا إلى إشمائه بعض صفات القوة؛ التي تكون لأخواته، ويشترك فيها مع حرف الطاء، حتى يسهل على المتكلم أن ينطق بالحرفين بالقوة نفسها، وكما قلت - سابقا - إن حرف السين يشترك مع حرفي الصاد والزاي في المخرج وفي الصفي، وهو غير قادر أن يبقى في بيئته اللغوية داخل بنية هذه الكلمات إلا أن يستعير بعض صفات أخويه القوية، فعمد إلى حرف الصاد، فتشبه ببعض صفاته دون حرف الزاي، مع أنه حرف مجهور، وذلك لما بين حرفي الصاد والطاء من الصفات المشتركة، وهي الاستعلاء والتفخيم والإطباق، وليس حرف الزاي كذلك بل

هو مجهور فقط؛ ولذلك ناسب إشماع حرف السين صفات حرف الصاد (الاستعلاء والتفخيم والإطباق) لتقريب هذه الصفات بعضها من بعض؛ حتى يبقى حرف السين في مكانه دون إفاء أو إبدال، وذلك وفق القاعدة (الفنولوجية) التالية:

/س/

/س/ ← [ص] * ← /ط/، على سبيل المضارعة الرجعية جزئية .

وهي تعني:

/ط/ ← *	+ مهموسة	+ مهموسة	/س/
	+ مطبقة	+ منفتحة	
	+ مستعلية	+ مستقلة ← [ص]	

على سبيل المضارعة الرجعية الجزئية

و يعد هذا الإجراء سبيلا واحدا من سبيل المضارعة والمحاكاة بين صفات حروف الكلمة المتنافرة؛ لكي تتسق في النمط اللغوي، ولعل مما يعضد ذلك قراءة الأعشى بالصاد في كل من قوله تعالى ﴿لَنْ بَسَطَ إِلَىٰ يَدِكَ مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدِي إِلَيْكَ﴾ المائدة ٢٨، وقوله تعالى ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة ٦٤]، وقوله تعالى ﴿مَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْعَمُونَ﴾ [المائدة ٨٩]، وقوله تعالى ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ [الحج ٧٢] في حين قرأهن الباقون بالسين^(١)، وهذا هو ما أذهب إليه وأعتقد في أمثال هذا التعديل بين أصوات الحروف داخل الكلمات في أثناء النطق، وليس إبدالا أو تماثلا كما سماه القدماء وبعض المحدثين - وهو ما سوف نراه - والتناظر بين صفات حرفي (السين والحاء في كلمة سلخ) هو ذاته الذي دفع بعض الناطقين من أبناء العربية القلماء إلى إشماع حرف السين شيئا من صفات أخيه

(١) التذكرة في القراءات الثمان ج ٢، لأبي الحسن بن غلبون، ط ١، ص: ٣١٥،

الصاد؛ وذلك لأن من صفات حرف السين - كما هو واضح في الجداول المرفقة - أنه مستقل منفتح، وهما صفتا ضعف، بينما يوصف حرف الخاء بأنه مستعل مطبق، وهما صفتا قوة، وهذا هو أصل التنافر بين هذين الحرفين في هذه الصيغة وأمثالها، ولذلك استعار حرف السين بعض صفات أخيه الصاد المشتركة بينه وبين حرف الخاء، فنطقوا به قريبا من نطق حرف الصاد بسبب مجاورته لحرف الخاء (صلخ)، ولم يبدلوه صراحة حرف صاد، كما عبر عنه بعض القدماء ومن نحا نحوهم من الباحثين المحدثين، ومنه قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ - (الرعد: الآية ٢) بالصاد دون السين^(١)، وذلك تبعا للقاعدة (الفنولوجية) التالية:

/س/

/س/ ← [ص] * /خ/، على سبيل المضارعة الرجعية الجزئية وقد سبق ذكر ذلك .

ولو تأملنا الكلمتين التاليتين من هذه المجموعة؛ وهما (فصد ، وأصدر) لوجدنا تجاور حرف الصاد الساكنة مع الدال، وهما حرفان - كما هو واضح في الجداول المرفقة - مختلفان في صفات الجهر والاستعلاء والإطباق والهمس والانفتاح والاستفال؛ إذ الصاد حرف مهموس مستعل مطبق، بينما الدال حرف مجهور مستقل منفتح، وهذه صفات متنافرة، وتجعل من الصعب على كثير من أبناء القبائل العربية البدوية القديمة الذين كانوا يقطنون الصحراء؛ النطق بهذين الحرفين متجاورين ليس بينهما فاصل، فعمدوا - في نطقهم - إلى إشمام حرف الصاد الساكنة بعض صفات أخيه الزاي، وهي صفة الجهر، حتى

(١) الدمياطي، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، مصر، ص:

تقل مسافة التناظر بينهما، فنطقوا بالصاد الساكنة في أمثال هذه الكلمات قريبا من حرف الزاي (مخرجه بين مخرج الصاد ومخرج الزاي) فقالوا: فزُد بدلا من فصد، وأزْدَر بدلا من أَصْدَر، وقزُد في قصد، ولم يبدلوا زايا محافظة على الإطباق؛ لئلا يذهب لفظ الصاد بالكلية فيذهب ما فيها من الإطباق، والإطباق فضيلة في الصاد فيكون إجحافا بها، بل إن بعضهم قد جعله مطردا في كلامه سواء سكنت الصاد أم لم تسكن، بشرط محيء القاف بعدها؛ فقالوا: شاة زقعاء في صقعاء، وزدق في صدق، ومن الوجهين ما أنشدوه:

وَدَعُ ذَا الهَوَى قَبْلَ القَلْبِ تَرَكَ ذِي الهَوَى مَتِينِ القَوَى خَيْرٌ مِنَ الصَّرْمِ مَزْدَرَا
يريد: مصدرا.

وقال الآخر:

يَزِيدُ - زَادَ اللهُ فِي خَيْرَاتِهِ حَامِي نَزَارٍ عِنْدَ مَزْدَوَقَاتِهِ
يريد: مصدوقاته^(١).

ومنه قولهم في المثل: (لَمْ يُحْرَمَ مَنْ فُرِدَ لَهُ) والمراد فُصِدَ لَهُ. وقول حاتم الطائي: (هَكَذَا فَرْدِي أَنَّهُ)^(٢)

ويؤيد ذلك قراءة حمزة والكسائي ورويس قوله تعالى ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ﴾ [النساء ٨٧] بإشمام الصاد الزاي، وكذا ما أشبهه مما سكنت فيه الصاد وأنت بعدها الدال^(٣)، وهي لغة لعذرة وبني القين وطيء^(٤)، وإنما فعلوا ذلك مضارعة لحرف الصاد لأخيه حرف الزاي؛ بسبب الجهر في كل من حرفي الدال

(١) سر صناعة الإعراب ج ١، ط ١، ٢٠٨،

(٢) الزمخشري، أبو القاسم محمود، المفصل في علم العربية، ط ١، دار إحياء العلوم، بيروت عام ١٤١٠هـ، ص: ٤٤٣،

(٣) سر صناعة الإعراب ج ١، ط ١، ص: ٣٠٨،

(٤) البحر المحيط. ط ٢، ٢٥ / ١.

والقاف، ولم يبدلوا زايا خالصة؛ كراهية الإجحاف بها للإطباق^(١)، وهذه مضارعة رجعية جزئية؛ وذلك وفق القاعدة (الفتولوجية) التالية:

/ص/

/ص/ ← [ز] — * / د /، على سبيل المضارعة الرجعية الجزئية.
/ص/ ← [ز] — * / ق /، على سبيل المضارعة الرجعية الجزئية.

وهي تعني أن:

/ص/ ← [ز] — * / د /، ق /	+ مجهورة	← [ز]	+ مهموسة	/ص/
	+ منفتحة		+ مطبقة	
	+ مستقلة		+ مستعلية	
	+ صغرية		+ صغرية	

على سبيل المضارعة الرجعية الجزئية

وهذا التعديل في السلسلة الكلامية بين صفات هذه الحروف في تلك الكلمات التي نُوقِشَتْ تم؛ وذلك بتعديل حرف سابق؛ ليحاكي ويضارع حرفا لاحقا في الصفات، وقد يكون في المخرج أو في كليهما - كما رأينا فيما سبق - وهذه الصورة من المضارعة أو المحاكاة - كما عبر عنها بعض القدماء من اللغويين والنحاة - تعرف في البحث الصوتي الحديث - بالمضارعة الرجعية (back word)، وتعني: أن يؤثر الحرف التالي أو اللاحق في اللفظ على الحرف السابق له، فاتجاه التأثير يحدث على هذه الصورة (→*)، أو عكس اتجاه النطق من اللاحق إلى السابق، أو من اليسار إلى اليمين، هكذا (٤، ٣، ٢، ١). أو وفق القاعدة (الفتولوجية) التالية:

صوت حرف ← صوت حرف آخر / *

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ج ١٠، عالم الكتب بيروت، ص: ٥٣،

وتعني: صوت حرف مهموس أو مستفل (مثلا) وقع مباشرة أو بعد فاصل قبل صوت حرف مجهور أو مستعل (مثلا)، فنُطِقَ به (الحرف المهموس أو المستفل) قريبا (بين بين)، أو شبيها من صوت الحرف المجهور أو المستعلي (غلبت عليه صفات الحرف المجهور أو المستعلي). ويكون التأثير من صوت الحرف اللاحق على صوت الحرف السابق.

وفي المجموعة (ب) نلاحظ أن الدرجة الصوتية الأولى لتلك الألفاظ اشتملت على حروف بين بعضها مع بعض تنافر في المخرج أو الصفة أو كليهما، فعمد بعض الناطقين بها؛ ممن لم تطاوعهم ألسنتهم النطق بهذه الحروف المتنافرة؛ لظروف (فسيولوجية) - تبعا لوظائف الأعضاء - أو بيئية، إلى تعديل أصوات تلك الحروف في الدرجة الصوتية الثانية إلى حروف أخرى بينها شيء من المضارعة أو المحاكاة؛ حتى يستقيم لهم النطق، ولتكون حركات اللسان بينها شيء من التناسب والتناسق، وليس التنافر والاختلاف .

ومن هنا نجد أن حرف التاء في هذه الكلمات قد تم تعديله في النسق الكلامي داخل بنية هذه الكلمات؛ حتى يضارع حروفا أخرى حدث بينها وبينه تنافر في المخرج أو الصفة أو كليهما، ولننظر الآن إلى كلمة (ازتجر) ← ازدجر) وهذا يسير وفق قانون البحث عن السهولة في النطق، والاقتصاد في الجهود العضلي، والفرار إلى أخف الحروف على اللسان عند النطق بالحروف، ومعلوم أن اكتناف كل من حرفي الزاي والجيم لحرف التاء في الصيغة المذكورة يؤدي إلى صعوبة في النطق؛ بسبب الاختلاف في الصفات؛ التي لهما عن تلك الصفات التي يتصف بها حرف التاء؛ إذ يعد حرف التاء حرفا مهموسا؛ وهو بذلك يخالفهما بكونهما من الحروف المجهورة، وصفتا الجهر والهمس - كما ذكرتُ ذلك سابقا - من الصفات المتضادة، وتعد صفة الجهر قوية؛ في حين توصف صفة الهمس بالضعف، ولا يجتمعان معا إلا حيث يجتمع الليل والنهار في

مكان واحد، وذلك مستحيل، فعمد حرف التاء إلى إشمام نفسه شيئا من صفة الجهر؛ لئلا يلحقه بعض التغيير من أخويه المجهورين؛ اللذين يحيطان به في الصيغة، وليس من مخرجه إلا حرفان؛ هما الدال والطاء، فأشم نفسه شيئا من صفة الجهر؛ التي لأخيه حرف الدال دون الطاء؛ وذلك للتقارب في الصفات بين كل منهما (الدال والتاء) فهما من حروف القلقة (جد قطب) والشدة (أجد قط بكت) وهذه صفات يشترك معهما فيها حرف الطاء بيد أنهما ينفردان عنه بأنهما من حروف الاستفال بينما يتصف حرف الطاء بأنه حرف مستعل، وهذا في - رأبي - هو الذي جعل الدال أقرب إلى التاء من أخيها حرف الطاء، فقال العربي القديم؛ وهو الذكي في اختيار حروف كلامه (ازدجر)، وبها ورد التريل في قوله تعالى ﴿ولقد جاءهم من الأتباء ما فيه مزدجر﴾ [القمر ٤]، وذلك على سبيل المضارعة الجزئية الرجعية، هذا إذا ذكرنا أن الحرف الذي أثر في التاء هو حرف الجيم، ولنا أن نعددها مضارعة جزئية تقدمية - أيضا - بناء على أن الحرف الذي أثر في التاء هو حرف الزاي دون سواه، وذلك وفق القاعدة (الفتولوجية) التالية:

/ت/

/ت/ ← [د] / ← * /ج/ على سبيل المضارعة الجزئية الرجعية .

وهي تعني أن:

/ج/ ← *	+ مجهورة	+ مهموسة	/ت/
	+ شديدة	+ شديدة	
	+ منفتحة	+ منفتحة	
	+ مستقلة	+ مستقلة	

على سبيل المضارعة الجزئية الرجعية

أما على الحمل الثاني، فإن القاعدة (الفتولوجية) هي:

/ت/ ← [د] / ← * /ز/ على سبيل المضارعة الجزئية التقدمية .

		وهي تعني أن:	
/ ز /	+ مجهورة	← [د]	+ مهموسة
	+ شديدة		+ شديدة
	+ منفتحة		+ منفتحة
	+ مستقلة		+ مستقلة

على سبيل المضارعة الجزئية التقدّمية

فإذا تأملنا كلمة (وَتَد) في لغة الحجاز القديمة ← (ودّ) في لغة تميم ومن نحا نحوهم من القبائل العربية البدوية القديمة، بدا لنا جليا أننا لن نقف على حقيقة ما حدث - وهنا - دون أن نقدم بين يدي القارئ بعض السمات الصوتية؛ التي اتصفت بها كل من اللغتين قبل مجيء الإسلام، فقد مالت لغة الحجاز القديمة إلى التأني في القول، والنعومة في اختيار الألفاظ، وكان الميل إلى توالي الحركات داخل الصيغة سمة من سمات القول في كلامهم؛ فقد نسب إليهم أنهم كانوا يقولون (كَبِد، وَعَنْق، وَعَضُد، وَرَقَبَة، وَجَفَنَة، وَظَبِيَة، وينسب إلى حسان بن ثابت؛ وهو حجازي؛ قوله:

لنا الجفّنات الغرُّ يلمعن في الضحى وأسيفنا من نجدة يقطرن باللّما

كما ينسب إلى مجنون ليلى وهو حجازي قوله:

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا: ليلى منكن أم ليلى من البشر

ونسب إلى هذيل قول شاعرهم:

أخو بيضات رايح متأوب رفيق بمسح المنكين سوح

وقرى شاذا ﴿ثلاث عورات﴾ [النور: ٨٥]^(١)

(١) الإسترابادي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب ١٠٩/٢، وما بعدها، ت: محمد نور وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت.

وبناء على ذلك لم يجد الحجازيون القدماء صعوبة في نطق التاء مجاورا للبدال؛ فقد خففت الحركة جزءا كبيرا من هذا التجاور، فإذا أضفنا إليه ميلهم في كلامهم إلى التاني، والرقعة في اختيار الألفاظ، أمكننا القول بأن (وَتَدُّ) تمثل بعض سمات لغة أهل الحجاز القديمة، في حين مالت لغة أهل نجد القديمة إلى إثارة التسكين في ذلك كله ميلا إلى الخفة^(١)، وفرارا إلى الاقتصاد في الجهود العضلي، ولهذا قالوا: وتُدُّ كما قالوا كَبُدْ، وَعَضُدْ، وَعُنُقْ، وَعَضُدْ، وَجَفْنَةٌ، وَطَبِيَّةٌ^(٢) فاجتمع كل من حرف التاء والبدال في هذه الصيغة متجاورين، وليس بينهما فاصل من حركة أو سواها، وكان كل منهما ساكنا، أما الأول فجريا على قاعدتهم في التخلص من توالي الحركات بحذف حركة الوسط، وأما الثاني فللوقوف، وكان كل من هذين الحرفين متقاربين مخرجا؛ ولكنهما متنافران في بعض الصفات؛ فالتاء حرف مهموس بينما يعد البادل حرفا مجهورا، وكما رأينا - سابقا - في الجدول المرفقة؛ فإن ذلك من الصفات المتضادة، ولا تجتمعان معا، إلا حيث يجتمع الضدان؛ وذلك مستحيل، ففرت لغة تميم ومن نحا نحوهم من القبائل البدوية العربية القديمة إلى إشمام حرف التاء شيئا من صفة الجهر؛ التي لأخيها حرف البادل؛ فنطق به - في أول الأمر - قريبا من حرف البادل، ثم غلبت صفة الجهر التي للبدال على صفة الهمس التي للتاء؛ فصار كأنه هو، فنطق به شيئا به؛ فاجتمع لذلك حرفان أحدهما أصيل في الصيغة ويمتلك صفة قوة وهي الجهر، والآخر مشم

(١) وبلغتهم قرأ السوسي عن أبي عمرو في اثني عشر موضعا في القرآن: وهي على النحو التالي: ﴿بَنصركم﴾ في آية ١٦٠ في آل عمران، وتبارك آية ٢٠، و﴿بأمركم﴾ و﴿بأمرهم﴾ في تسعة مواضع: أربعة في البقرة آيات ٦٧، ١٦٩، ٩٣، ٢٦٨، وموضعان في آل عمران آية ٨٠، وموضع في النساء آية ٥٨، وموضع في الأعراف ١٥٧، وموضع في الطور آية ٣٢، و﴿شعركم﴾ في الأنعام ١٠٩، انظر التذكرة في القراءات الثمان ج ٢، ص: ٢٥٢.

(٢) المخصص لابن سيده ج ١٤، ص: ٢١٧ وما بعدها،

به بعض صفات أخيه ويمتلك صفة ضعف وهي الهمس؛ فأدغم الحرفان بعضهما في بعض تجاوزاً، ونطق بهما حرفاً واحداً مشدداً على سبيل المضارعة الرجعية التامة، ولم يكن ما حدث إبدالاً أو قلباً؛ كما ذهب إليه بعض القدماء من علماء اللغة العربية والنحو، وذلك وفق القاعدة (الفنولوجية) التالية:

/ت/

/ت/ ← [د] / — * / د / على سبيل المضارعة الرجعية التامة .

وهي تعني أن:

/ ت /	← [د]	+ مهموسة	/ ت /
		+ شديدة	
		+ منفتحة	
		+ مستقلة	
* / د /	← [د]	+ مجهورة	/ ت /
		+ شديدة	
		+ منفتحة	
		+ مستقلة	

على سبيل المضارعة الجزئية التامة

أما إذا تأملنا الكلمات (فحصت، اصتبر، اصطح)، وهي تدخل ضمن الكلمات؛ التي تشملها القاعدة الصوتية؛ التي أشار إليها بعض القدماء من اللغويين والنحاة العرب؛ حيث يرون أن هناك قوماً من العرب القدماء يضارعون بناء ضمير الفاعل من كل كلمة لامها صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء صوت حرف الطاء؛ وذلك تشبيهاً منهم لتاء ضمير الفاعل بعدهن بمن في (افتعل) لشدة اتصال تاء الضمير بالفعل؛ كاتصال تاء الافعال بما قبلها؛ لأنه يبنى الفعل على التاء، ويغير الفعل فتسكن اللام لما سكن الفاء في افتعل ولم تترك الفعل على حاله في الإظهار فزارعت عندهم افتعل^(١). وبناء عليه نرى أن حرف التاء قد جاور

(١) الكتاب ج ٢، ط ١، ٤٢٢، وانظر كذلك شرح الشافية لمؤلفه رضي الدين الإسترابادي،

دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ٢٠٢/٣،

حرف الصاد؛ مع اختلاف في وظيفته التركيبية في الكلمتين؛ فحرف التاء في الكلمة الأولى هو ضمير بارز للمتكلم فاعل، بينما هو - في الكلمة الثانية - حرف زائد من صيغة (افتعل)، بيد أن وضعه - صوتيا - داخل بنية هاتين الكلمتين غير متجانس أو متآلف مع حرف الصاد، ليس في المخرج فحسب؛ لا بل في الصفة أيضا، كما أوضحت سابقا، فحرف التاء - من حيث الصفات - منفتح ومستقل، وهو يخالف بذلك بعض صفات حرف الصاد المتصف بالصفير والاستعلاء والتفخيم والإطباق، ومع أن حرف التاء يتصف بأنه شديد وقفي غير انفجاري، فقد تغلبت صفات حرف الصاد القوية الأربع على تينك الصفتين - أعني هما الشدة والوقفية - اللتين لحرف التاء، فلم يجد حرف التاء في مقاومته تأثير حرف الصاد ذي الصفات الأقوى منه عليه، والمجاور له في بينته اللغوية مقرا من التشبه والمحاكاة ببعض صفات أخواته ذوي الصفات القوية حتى يبقى معه في بينته اللغوية دون إثناء أو إقصاء، ولم يكن أمامه إلا أن يفزع إلى إخوته؛ طالبا المدد والعون منهم، وليس من مخرجه إلا حرفا الدال والطاء، وفي الطاء صفات قوة أكثر مما في حرف الدال؛ إذ هو حرف مجهور مستعل مفتوح مطبق شديد وقفي من حروف القلقل، في حين يعد التاء حرفا مهموسا مستقلا منفتحا، وهي صفات ضعف، ولذلك أشمَّ نفسه بعض الصفات القوية التي لأخيه حرف الطاء، وهي (الاستعلاء والتفخيم والإطباق)، لتواءم وتآلف مع صفات حرف الصاد، وكان ذلك كذلك لأنهما من حروف الإطباق الأربعة (ص، ض، ط، ظ)، وحروف الاستعلاء والتفخيم (خص ضغط ظ)، وليس حرف الدال كذلك - كما أوضحنا سابقا-، وذلك وفق القاعدة (الفنولوجية) التالية:

/ت/

/ت/ ← [ط] // — * / ص /، على سبيل المضارعة التقديمية الجزئية.

		وهي تعني أن:	
/ص/	+ شديدة	← [ط]	+ شديدة
	+ مجهورة		+ مهموسة
	+ منفتحة		+ منفتحة
	+ مستقلة		+ مستقلة
		/ت/	

على سبيل المضارعة التقدمية الجزئية

وهذا ما نرجحه ونميل إليه في تفسير هذه الظاهرة الصوتية، ولم يكن ذلك التصرف من حرف التاء إبدالا له أو قلبا، كما زعمه بعض القدماء ومن سايرهم من الباحثين الصوتيين المحدثين .

ومن العرب من غلب صفات القوة التي للصاد وهي الصفيير والاستعلاء والتفخيم والإطباق على صفات حرف التاء المشتم به صفات حرف الطاء وهي الاستعلاء والتفخيم والإطباق؛ لأسباب كثيرة؛ لعل منها:

أولا: أن الصاد حرف أصيل في الصيغة، ولم يكن حاله حال التاء الذي هو حرف دخيل أي به لغرض؛ وهو صيغة الافتعال .

ثانيا: أن حرف الطاء الذي في صيغة (اصطلاح) ليس حقيقة هو حرف الطاء مخرجا وصفات، ولو كان الأمر كذلك لكان حرف الطاء أقوى في صفاته من حرف الصاد، ولكنه - في الحقيقة - هو حرف (التاء) المشتم به بعض صفات حرف الطاء؛ ليوائم ويشاكل حرف الطاء في صفات الاستعلاء والتفخيم والإطباق، والناطق العربي كان يدرك ذلك؛ لأنه ذكي في التصرف بحروف لغته؛ ولذلك غلب عليه صفات حرف الصاد؛ لفضيلة الاستعلاء والتفخيم والإطباق التي في حرف الصاد، ولتلا يضيع لمح الأصل لو غلب صفات حرف الطاء عليه؛ ولهذا قالوا: اصَّحَّ بدلا من اطلَّح . وكان ذلك وفق القاعدة (الفنولوجية) التالية:

/ت/

/ت/ ← [ط] / — * /ص/ على سبيل المضارعة التقديمية الجزئية.
وقد سبق إيضاح ذلك.

[ط] ← [ص] / — * /ص/، على سبيل المضارعة التقديمية الجزئية.
وهي تعني أن:

/ص/ — *	+	مهموسة	+	مجهورة	/ط/
	+	رخوة	← [ط]	+ شديدة	
	+	مستعلية	+	مستعلية	
	+	مطبقة	+	مطبقة	

على سبيل المضارعة التقديمية التامة

فإذا تأملنا كلمتي (خِطْتُ ← خِطُّ، وتَطَهَّر ← يَطْهَر) مثلا،
وهما يجريان وفق القاعدة الصوتية السابقة؛ التي أشار إليها بعض القدماء، وجدنا
أنهما اشتملتا على حرفين من مخرج واحد؛ وهما حرفا التاء والطاء، ولكنهما
متنافران في بعض الصفات؛ فمع (خِطْتُ ← خِطُّ) نلاحظ أنهما حرفان شديداً
وقفيان، إلا أنهما حرفان يختلفان - صفة - إذ يتصف حرف التاء بأنه مهموس
مستقل منفتح، وهي صفات ضعف، بينما يتصف حرف الطاء بأنه مجهور
مستعل مفخم مطبق من حروف القلقل، وهي صفات قوة، ولأجل ذلك لم يقو
حرف التاء أن يبقى محتفظاً بصفاته الضعيفة بجانب حرف الطاء ذي الصفات
القوية، فأشتمَّ حرفُ التاء نفسه بعض صفات القوة التي لحرف الطاء؛
كالاستعلاء والتفخيم والإطباق؛ ليتقوى بها، فاجتمع حرفان قُرب أحدهما من
الآخر في الصفات، أحدهما: يمتلك بطبيعته هذه الصفات، أما الآخر: فقد تلبس
بها، وحاكاها ليقاوم تسلطه عليه؛ فصعب على اللسان أن ينطق بحرفين متشابهين

على هذه الكيفية ليس بينهما فاصل في وقت واحد، فأدغمهما بعضهما في بعض تجاوزاً؛ ليسهل عليه النطق بهما؛ فنطق بهما ← (خبطٌ) على سبيل المضارعة التقديمية التامة، ومن ذلك قولهم: فحصط في: فحصت، وحصط عن الحق في: حصت، وأحط في: أحطت، وحفظت في: حفظت، قال سيويه وسمعناهم يشدون هذا البيت - وهو لعلقمة ابن عبدة:

وفي كلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَ بِنِعْمَةٍ فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ نَدْرِبْ

ولم يك هذا التصرف منهم إبدالا أو إدغاما كاملا، وفق شروطه، وقد ذكر سيويه أنه سمع هذه اللغة ممن تُرضى عربيته، ولكنه لم ينسبها إلى أحد من قبائل العرب، ووصف بعض النحاة هذه اللغة بأنها ليست بالكثيرة، وعزوها إلى بعض بني تميم، وإن كانوا قد وصفوها بالقليلة والشذوذ أحيانا^(١).

نستطيع أن نستنتج من هذه الأمثلة التي أوردناها، ومن أمثلة أخرى كثيرة حفلت بها ألفاظ اللغة العربية أن هناك مضارعة ومحاكاة وتقريبا بين بعض حروف هذه الكلمات التي ناقشناها قد حدث . وقد كان اتجاه التأثير في كثير منها حاصلا من الأمام إلى الخلف مع تيار النفس الصاعد هكذا (* ←)

أي: من اليمين إلى اليسار (forward) أو هكذا: ١ ←

٢ ← ٣ ← ٤ .

وهذا التأثير بين أصوات حروف الكلمات على هذا النحو يعرف بالمضارعة الصوتية التقديمية؛ حيث يؤثر فيها صوت حرف سابق في صوت حرف لاحق، ويمكن أن نرمز لهذه الصورة من المضارعة بين أصوات الحروف اللغوية في بعض هذه الصيغ التي نوقشت على هذا النحو:

(صوت حرف ← صوت حرف آخر(بين بين)/*) ← صوت حرف ما.

(١) شرح الشافية لرضي الدين ٢٠٢/٣،

يعني: صوت حرف مجهور (مثلا) وقع مباشرة أو بعد فاصل قبل صوت حرف مهموس أو مستفل (مثلا)، ينطق به (صوت الحرف المهموس أو المستفل) قريبا من صوت الحرف المجهور أو المستعلي (بين بين)، أو شبيها بهما (صوت حرف غلبت عليه صفات الحرف المجهور أو المستعلي) إذا وقع صوت الحرف المهموس أو المستفل بعد صوت الحرف المجهور أو المستعلي.

والقول نفسه يمكن أن يقال في اللفظ (تطهر — يطهر) كما في قوله تعالى ﴿فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين﴾ [التوبة ١٠٨].

ونحن لو تأملنا ما حدث في ضوء ما نحن بصدده لرأينا أن أصل تركيبها هو (متطهرين) على وزن (متفعلين) من الفعل (تطهر)؛ فاجتمع - في هذه الصيغة - حرفان متتافران في الصفات؛ وهما حرفا التاء والطاء؛ إذ التاء حرف مهموس مستفل منفتح؛ في حين أن الطاء حرف مجهور مستعل مطبق من حروف القلقلة؛ فلم يقو حرف التاء مع هذه الصفات الضعيفة أن يجاور حرف الطاء ذي الصفات القوية، وهما مع ذلك متقاربان مخرجا، وكان أمام حرف التاء أحد طريقتين؛ فإما أن يبقى جامدا في مكانه دون اكتراث، ولا يستتجد بأخواته؛ لتقف معه في مقاومة تأثير حرف الطاء عليه؛ مما يجعل لحرف الطاء مبررات ليسيطر عليه بسببها، ويخضعه لتأثيره، ويجعله جزءا منه، وإما يفزع طالبا المدد والعون من أخواته ليبقى في مكانه دون فئانه فيه، وبما أن العربي ذكي في التصرف بحروف لغته وجد أمامه حرفين يشتركان مع حرف التاء مخرجا وصفة؛ وهما (حرفا الدال والطاء)، ومع أنه كان بإمكانه أن يختار ما شاء منهما بذكائه وحسن تصرفه في لغته عمد إلى أن يشم حرف التاء بعضا من صفات حرف الطاء دون حرف الدال؛ لاشتراك كل من حرفي التاء المشتمة بعض صفات حرف الطاء مع حرف الطاء الموجودة في أصل الصيغة (طهر) في صفات الاستعلاء والتفخيم والإطباق، وهذه الصفات غير موجودة في حرف الدال، ولهذا اختار العربي في نطقه إشمام التاء صفات حرف

الطاء دون صفات حرف الدال، فَوُجِدَ في الصيغة حرفان أحدهما حرف التاء المشتم به صفات حرف الطاء (أو بين بين)، والآخر حرف الطاء الأصيل، فطغت صفات حرف الطاء الأصلية القوية على صفات حرف الطاء المشتمة لهذين السبيين اللذين ذكرناهما، وصارت أكثر شيها بصفاته؛ فضورع بحرف الطاء المشتمة (وأصلها التاء) في صفاته الضعيفة (وهي الاستفال والانفتاح والهمس) حرف الطاء في صفاته القوية (وهي الاستعلاء والإطباق والجهر) فصارت كأنها هي هي، واجتمع الحرفان؛ أولهما التاء المضارع بصفاته، والآخر حرف الطاء ذو الصفات القوية؛ ثم أدغم الحرفان بعضهما قي بعض تجاوزا، فصارا حرفا واحدا مشددا على سبيل المضارعة الرجعية التامة الكلية، فنطقوا بهما (مطهرين) بطاء واحدة مشددة، بيد أنه بقي في اللفظة ما يستدل منه على أصل التركيب، ولم يكن من نوع الإدغام بين الحرفين المتماثلين في كل شيء (مخرجا وصفة)، ومثله قراءة الكوفيين - سوى حفص - قوله تعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْحَيْضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْحَيْضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة ٢٢٢] بفتح الطاء والهاء مع تشديدهما^(١)، على ما ستوضحه فيما بعد . ذلك على النحو التالي:

/ ت /

/ ت / ← [ط] / — * / ط /، على سبيل المضارعة الرجعية التامة.

فإذا تأملنا ما حدث في صيغة (اظنلم) ← اظلم، وهي (افتعل) من الفعل الماضي (ظلم)، فقد اجتمع حرف التاء مع حرف الطاء في هذه الصيغة، وهما حرفان متنافران من حيث الصفات؛ فالطاء حرف مجهور مستعل مفخم مطبق في حين أن التاء حرف مهموس مستفل منفتح، وهذه صفات متضادة - كما أوضحنا سابقا-، وما دام أنه من العسير جدا الجمع بين الصفات المتضادة؛

(١) التذكرة ج٢، ط١، ص: ٢٦٩،

فقد صار لزاماً أن تتغلب صفات حرف الظاء على صفات حرف التاء لقوتها من ناحية، ولأن الظاء حرف أصيل في بنية الكلمة، في حين أن التاء حرف دخيل أُتِيَ به لغرض طلب المفاعلة من ناحية أخرى، ولهذا فزع حرف التاء إلى أخواته التي يشترك معها في المخرج والصفات يطلب منها المدد والمساعدة ليتقوى بها على قوة نفوذ وتأثير حرف الظاء عليه، وليبقى في مكانه دون إفناء أو إزالة، فوجد حرفي الظاء والذال من مخرجه، ففضّل الاستعانة بصفات حرف الظاء لقوتها من ناحية كونها تشتمل على صفات الاستعلاء والتفخيم والإطباق والجهر، وكذا للعلاقة التي تجمع بين صفاته وصفات حرف الظاء؛ إذ كلاهما مجهوران من حروف الاستعلاء والتفخيم والإطباق، ولهذا ناسب حرف التاء أن يشم نفسه بعض صفات حرف أخيه الظاء ليتقوى بها في مواجهة طغيان صفات حرف الظاء عليه؛ لاشتراكهما في بعض الصفات الأساسية التي تجمع بينهما، فقالوا أولاً (اظلم) بدلاً من (اظلم)، وذلك وفق القاعدة (الفنولوجية) التالية:

/ ت /

/ ت / ← [ط] * / ظ /، على سبيل المضارعة التقديمية الجزئية.

وهي تعني أن:

/ ت /	← [ط]	+ مهموسة	+ مجهورة
		+ شديدة	+ شديدة
		+ مستقلة	+ مستعلية
		+ منفتحة	+ مطبقة

على سبيل المضارعة التقديمية الجزئية

ومن الناطقين العرب من وجد صعوبة في نطق حرف الظاء مجاوراً حرف التاء دون فاصل في اللفظ، وقد تصرف فيه على طريقتين، فوجدناهم مرة نطقوا

به على (اطلم) بتشديد الطاء، وذلك لما أرادوا تجانس الصوت ومضارعته للحرف الأول وهو حرف الطاء فعمدوا إلى تغليب حرف الطاء في صيغة (اطظلم) على أخيه حرف الطاء لأنه هو الأصل في صيغة اللفظ (ظلم)، وهو لهذا أبلغ في الموافقة والمشاكله، ومن العرب من إذا بنى مما فاؤه طاء (افتعل) ضارع حرف الطاء أخاه حرف الطاء لما بينهما من المقاربة والاشتراك في كثير من الصفات فجعله طاء، ولعله توهم بأن الطاء أصل من بنية اللفظ ولم يؤت به لغرض الافتعال؛ فمال عند نطقه إلى تغليب صفات حرف الطاء - وهو المشتم عند جمهور الناطقين العرب - على صفات أخيه حرف الطاء، ولا ريب أن حرف الطاء - حينئذ - أقوى صفات من أخيه حرف الطاء لما ذكرناه سابقاً؛ وهذا في رأينا خلاف الأصل لسببين ظاهرين:

الأول: أنه ليس أصلاً من حروف الكلمة، وإنما أتى به توصلاً للنطق بحرف الطاء، فلو غلب على الحرف الأصلي في بناء الكلمة (وهو الطاء فقيل اطلم)، لعد ذلك تجاوزاً من الناطق العربي، وهو الذي عودنا دائماً أنه ذكي في التصرف بحروف لغته، كما أن فيه ضياع لمح الأصل.

والثاني: تغليب صفات الحرف الدخيل على صفات أخيه الأصل؛ إذا كان يتمتع بصفات أقوى منه، ومع هذه المخاذير وقع شيء منه، وشواهد من ألفاظ لغتنا العربية كثيرة، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وقال الذي نجا منهما وادكر بعد أمة﴾ [يوسف ٤٥] وقوله تعالى ﴿ولقد تركناها آية فهل من مدكر﴾ وقوله تعالى ﴿ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر﴾ [القمر ١٥، ١٧، ٢٢، ٣٢] وأصله من الذكر، وورد عن بعض العرب قولهم في (اطلم) ← اطلم، واطلم، وقد روي بيت زهير بن أبي سلمى:

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفواً ويظلم أحيانا فيظلم

على ثلاثة أوجه (فيظلم على الأصل، ويظلم بظاء مشددة على الوجه

الثاني، وهو شاذ في القياس كثير في الاستعمال عند اللغويين والنحاة القدماء، ويروى فيطلم بالطاء على الوجه الثالث، وهناك من رواه على فينظلم بنو المطاوعة على حد كسرتة فانكسر. وقالوا أيضا: في اذدكر ← اذكر، و في مذدكر ← مذكر، وذلك كله على سبيل المضارعة الرجعية التامة، هكذا:

[ط] ← [ظ] / * / ط /، على سبيل المضارعة التامة.

وتعني :

/ظ/*-	مجهورة +	← [ظ]	مهموسة +	/ ط /
	رخوة +		شديدة +	
	مستعلية +		مستعلية +	
	مطبقة +		مطبقة +	

/ظ/ ← [ط]/ * /ط/، على سبيل المضارعة الرجعية التامة.

/ظ/*-	مجهورة +	← [ط]	مجهورة +	/ ظ /
	شديدة +		رخوة +	
	مستعلية +		مستعلية +	
	مطبقة +		مطبقة +	

/ ذ /

/ذ/ ← [د] / * / [د] /، على سبيل المضارعة الرجعية التامة.

/د/*-	مجهورة +	← [د]	مجهورة +	/ ذ /
	شديدة +		رخوة +	
	مستفلة +		مستفلة +	
	منفتحة +		منفتحة +	

على سبيل المضارعة الرجعية التامة

ثانيا: المضارعة الصوتية بين الحركات:

وتعد ظاهرة المضارعة أو التقريب بين الحركات (الصوائت) من أكثر الظواهر الصوتية شيوعا واطرادا بين أصوات الحروف في اللغة العربية، ويمكن عد التناسب أو التقارب الصوتي (vowel harmony) سببا بارزا ومهما في حدوث التلاؤم بين أصوات حروف العلة داخل البنية .

ونظرة فاحصة إلى ظاهرة الإمالة^(١) - في اللغة العربية - توقفنا على

الغرض منها؛ وهي

تقريب الأصوات بعضها من بعض؛ لضرب من التشاكل؛ وذلك إذا ولي الألف كسرة قبلها أو بعدها؛ نحو: عماد وعالم؛ فيميلون الفتحه قبل الألف إلى الكسرة، ويميلون الألف نحو الياء، فكما أن الفتحه ليست محضه؛ فكذلك الألف التي بعدها؛ لأن الألف تابعة للحركة؛ فكأنها تصير حرفا ثالثا بين الألف والياء^(٢)،

(١) الإمالة: هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء (كثيرا) وهو المحض، ويقال له الإضجاع، ويقال له البطح، وربما قيل له الكسر أيضا، (وقليلا) وهو بين اللفظين، ويقال له أيضا التقليل، والتلطيف، وبين وبين، فهي بهذا تنقسم أيضا إلى قسمين: إمالة شديدة، وإمالة متوسطة، وكلاهما جائز في القراءة جار في لغة العرب، والإمالة الشديدة يجتنب معها القلب الخالص والإشباع المبالغ فيه، والإمالة المتوسطة بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة، قال اللاني: والإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس، قال: وعلمناؤنا مختلفون في أي هذه الأوجه أوجه وأولى، قال: وأختار الإمالة الوسطى التي هي بين بين؛ لأن الغرض من الإمالة حاصل بها؛ وهو الإعلام بأن أصل الألف الياء أو التنبيه على انتقالها إلى الياء في موضع أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء، النشر ٣٠ / ٢.

(٢) شرح المفصل، ٥٥ / ٩ وما بعدها،

وهذا التناسب والتقريب بين الحركات (الصوائت) يعد أهم أثر تؤديه هذه الظاهرة الصوتية، فقد أدت رغبة بعض أبناء العربية القدماء في سرعة النطق إلى نشأة ضرب من تجانس أصوات الكلمة وتناسبها^(١)؛ وذلك لأن اللسان يرتفع بالضم وهو يقتضي تصعدا واستعلاء، وينحدر بالإمالة، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع، فإذا أملت الألف قُرِّبَتْ من الياء، وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة؛ فتصير الألف من نمط واحد في التسفل والانحدار^(٢). ومن ثم أمال همزة والكسائي وخلف من القراء في قراءات القرآن الكريم كل ألف منقلبة عن ياء؛ حيث وقعت في كتاب الله سواء كانت في اسم أو فعل^(٣). ووافقهم أبو عمرو من جميع ما تقدم على ما كان فيه راء بعدها ألف مائلة بأي وزن كان، بل أكثروا من ذلك؛ فأمال الكسائي كل ما كان قبله هاء التانيث، وقال: إنما من طباع العرب^(٤). وقد ألفت هذه الظاهرة الصوتية عن قبائل شرقي الجزيرة ووسطها؛ فهي لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد

وقيس ومن وراءهم، ووجدت في كلام أكثر أهل الأمصار؛ لأنها خفيفة على لسانهم، سهلة في طباعهم^(٥). وذهب بعض القدماء من علماء اللغة العربية والنحو إلى أن التناسب مقصود كلام العرب، كما في (العدايا والعشايا)؛ إذ كان قياس جمع غدوة غدا بالضم أو غدوات، لكنه جمع هكذا؛ لجاورته العشايا وهو جمع عشية، وعليه جاء سلاسلا وأغلالا؛ إذ كان حق سلاسلا المنع من

(١) من بحث للدكتور: عبد الغفار حامد هلال عن تفسير بعض مشكلات الفصحى - مجلة

كلية اللغة العربية - الرياض، ٦٤، ص: ١٥٠،

(٢) سر صناعة الإعراب ط١، ٥٨/١،

(٣) النشر ٣٥/٢،

(٤) نفسه ٤٠/٢،

(٥) مجلة كلية اللغة العربية - الرياض ٦٤، ص: ١٥٠

المصرف؛ لكنه صرف مجاورته أغلالا، فكما لم يعلل تنوين سلاسل برسم المصحف، وإنما العلة صرفية مما تجري عليه العرب في كلامها، كذلك تعليل الإمالة في طحا، وتلا، وسجا بما تجري عليه العرب في سننها .

تأمل معي هذه الألفاظ التي ضربها اللغويون والنحاة العرب القدماء لهذه

الظاهرة:

٢	١
حِجَاب	حِجَاب
عِبَاد	عِبَاد
حِدَاد	حِدَاد
جَاء	جَاء
زَاد	زَاد
عَابِد	عَابِد
مِشَارِب	مِشَارِب
كِيَال	كِيَال

وباستقراء هذه الألفاظ نجد المجموعة الأولى قد اشتملت ألفاظا وردت ضمن سياق أدائي غير ممال، بينما أميلت هذه الألفاظ نفسها في المجموعة الثانية؛ وفق شروط أدائية وقواعد نحوية خاصة، ويمكن تصنيف هاتين المجموعتين من الكلمات إلى أربع طوائف:

أ. ألفاظ كسر فيها ما قبل الألف، ويقرر النحاة - هنا - أن هذه الألفاظ هي أقرب إلى إمالة الألف فيها من عدم إمالتها؛ بسبب قرب الألف للكسرة، وذلك للمناسبة بين الكسرة وإمالة الألف المفصول بينهما بحرف واحد وهو الأولى، أو حرفان وهو دون الأولى .

- ب. ألفاظ أميلت فيها الألف ناحية الياء، على نية وجود كسرة مقدره
سبقت الألف والكسرة داع - ولا ريب - إلى وجود الإمالة في اللسان العربي،
ولاسيما سكان البادية، وما جاورها من القبائل العربية .
- ج. ألفاظ أتت فيها الكسرة قبل الألف، وقد مال النحاة - دائماً -
والقراء - أحياناً - إلى عدّ الكسرة بعد الألف سبباً من أسباب الإمالة .
- د. ألفاظ أميلت من أجل الياء مطلقاً^(١) .
- ولعل طرفاً من هذه المضارعة أو التقريب بين الحركات (الصوائت)، ما
نجده من التبادل بين الحركات فيما أطلق عليه القدماء من النحاة واللغويين
العرب بـ (ظواهر الإبدال والإعلال) نتيجة للتناسب والتجانس بين الحركات
داخل الصيغة العربية للفظ .

تأمل هذه الألفاظ بعد اقتران أو آخرها بالياء الأصلية أو ياء الإضافة:

٢	١
عَلَامِي	القَاضِي
كِتَابِي	السَّارِي
نُوبِي	البَّاعِي
قَلَمِي	الحَامِي
سَيَّارَتِي	الثَّامِي
بَيْتِي	البَّالِي
طَرِيقِي	الكُرْسِي
نَهْجِي	الحَالِي

(١) شرح المفصل ٩/ ٥٥ .

وباستقراء المجموعتين (١، ٢) نلاحظ أن المقطع الأخير لكل لفظة من كل مجموعة يتكون صوتيا من نوع المقطع الصوتي المتوسط المفتوح " ص + ح ح "، وبعبارة أخرى فإنه يتألف في البنية العميقة (deep-structure) من حرف صحيح + حركة + كسرة طويلة = حركة طويلة . وهذه الحركة التي صاحبت الصحيح الساكن الأخير، وَقُرِبَتْ إلى الكسرة، إنما جاءت مناسبة للكسرة الأخيرة؛ التي نتج عنها بعد تأليفها مع الكسرة الطويلة الأخيرة حركة طويلة (ياء مكسور ما قبلها)، ومعنى هذا أن الفرار إلى التناسب بين الحركات (الصوائت) أدى إلى تقريب حركة - حتى إن كانت إعرابية - من حركة أخرى نزوعا إلى المضارعة أو التشاكل بين حركات (صوائت) متتابعة . ويبدو أن هذا هو ما حدا ببعض النحاة والصرفيين العرب القدماء إلى القول: بأن الحرف الأخير من كل كلمة في المجموعتين (up-structure) مشغول بالحركة المناسبة للياء؛ وهي الكسرة؛ سواء أكانت هذه الياء أصلية أم ياء إضافة للمتكلم . ويمكن أن تنضوي تحت القاعدة (الفنولوجية) التالية:

حركة قصيرة (أي: حركة إعرابية أو غيرها) ← تصبح من نوع الحركة التي قبلها / — * حركة طويلة .

وتعني: الحركة القصيرة (سواء أكانت إعرابية أم غيرها) تصبح من نوع الحركة اللاحقة بها إذا وقعت قبل حركة طويلة .

وكما تحدث هذه المضارعة أو التقريب بين الحركات (الصوائت) مع الكسرة فإنه يكون مع الضمة أيضا، وقد حوت اللغة العربية كثيرا من هذه الألفاظ؛ التي ضارعت فيها حركتا الفتحة والكسرة حركة الضمة؛ فتحولنا إلى ضمة مثلها؛ مما نتج عنه ضمة طويلة، تأمل معي هذه الأمثلة:

٢	١
بُوع	بَايع
ضُورب	ضَارَب
صِوَام	صِيَام
وُورِي	وَارَى
سِوَاط	سِيَاط
طُوبَى	طُيِي
مُوقِن	مُيَقِن
نَهُو	نَهَى
بُقُوم	يَقُوم
يُقُولُ	يَقُولُ
مُوسِر	مُيسِر
أُومِن	أُومِن

وبالتأمل جيدا في أصوات حروف المجموعة الأولى من الكلمات؛ في ضوء ما حدث لأصوات هذه الحروف نفسها في كلمات المجموعة الثانية، نرى أن الكلمات (بايع، ضارب، وارى)، سارت مع مقتضى القاعدة الصرفية؛ التي تستوجب أن الألف - صوتيا - (الألف = فتحة + فتحة) الساكنة المفتوح ما قبلها إذا ضم ما قبلها قلبت واوا طويلة، وتحتسب صوتيا (ضمة + ضمة) على سبيل المضارعة أو التقريب بين الحركات المتتالية؛ لثقل هذا التابع؛ ولهذا تخلصت منه بتقريب الحركة الثانية من الحركة الأولى الطويلة؛ فنجم عن هذا الإجراء اللغوي في بعض هذه الأمثلة مضارعة وتقريب بين أصوات الحركات لا بين أحرف العلة، ويمكن أن تنطوي تحت القاعدة (الفنولوجية) التالية:

حركة الفتحة الطويلة ← حركة ضمة طويلة / * — حركة الضمة القصيرة .

وتعني حركة الفتحة الطويلة تصبح حركة ضمة طويلة عندما تقع (حركة الفتحة الطويلة) بعد حركة الضمة القصيرة .

أما كلمة (نَهْي) وما شابهها كـ (قَضِي) فإن القاعدة الصرفية تقضي أن الياء تبدل واوا؛ إذا وقعت بعد ضمة، فأصل هذه الصيغ وأمثالها صرفياً (في البنية العميقة deep-structure) " ص + ح + ص + ح + ي + ح "؛ فقَرَّبَ الناطق في كلامه (up-structure) بهذه الكلمات وأمثالها حركة الكسرة؛ التي هي من لوازم الياء؛ لتصبح حركة مزدوجة فقط، ولتشتأ بذلك الواو؛ نتيجة الانتقال من الضمة إلى الفتحة، وذلك وفق القاعدة (الفتنولوجية) التالية:

حرف الياء (شبه العلة) ← حرف الواو (شبه العلة) / * — حركة الضم القصيرة.

وتعني حرف الياء (شبه العلة) يصبح حرف الواو (شبه العلة) إذا وقع (حرف الياء - شبه العلة) بعد حركة الضمة القصيرة .

وما ذلك إلا أن نطق حرف الواو يجعل معظم الشفتين - كما يقول ابن جني - يضم، ويدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس ويتصل الصوت^(١)، وذلك يتناسب ويتجانس مع الضمة؛ من خلال معرفة كيفية النطق؛ الذي يشابه مع صوت الواو، ونحن إذا عرفنا ذلك فلا بد من

معرفة تلك النتيجة؛ التي قررها الرضي من أن الضمة قبل الواو أخف من الفتحة قبلها للمجانسة التي بينهما^(٢).

(١) سر صناعة الإعراب ط ١، ٨/١

(٢) شرح الشافية ١/١٣٢،

والنتيجة أن التجانس والتقريب بين الحركات وأنصافها قد أديا إلى كسر القاعدة الصرفية المشهورة؛ التي تقول إن الفتححة أخف من الضمة .
 أما كلمتا (يَقُولُ وَيَقُومُ) فالذي حدث إنما هو نقل حركة أحد أصوات حروف العلة (أنصاف الحركات) وهما (الواو والياء) إلى الحرف الصحيح الساكن غير المتحرك الواقع قبلهما، وقد ترتب على ذلك الإجراء اللغوي بقاء الحرف المعتل دون حركة (ساكنا)، ولذلك سمي (الإعلال بالتسكين)، فإذا كانت الحركة المنقولة من جنس الحرف المعتل بقي كما هو نحو " يَقُولُ وَيَقُومُ " وذلك بنقل حركة الواو في الكلمتين إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها .
 ويمكن توضيح ذلك بالقاعدة (الفنولوجية) التالية:

حرف الواو (شبه العلة) ← حركة الضمة الطويلة / * — حركة الضمة القصيرة .

وتعني: حرف الواو (شبه العلة) تصبح حركة الضمة الطويلة عندما تُسَبِّقُ بحركة الضمة القصيرة . أما الكلمات التالية (طُيْبِي، مُيِّقِن، مُيِّسِرِ مُوقِد... إلخ.) فإن القاعدة الصرفية تقضي في أمثال هذه الكلمات جعل كل من الواو والياء الساكنتين المضموم ما قبلهما واوا مدية خالصة، وقد نشأ ذلك من خلال تتابع ضمة وكسرة، أو كسرة وضمة نتيجة لثقل هذا التابع؛ ولذلك تخلص الناطق العربي من حركة الكسرة التي وقعت بعد الضمة، وتصرف في الضمة التي تلت الكسرة بجعلها حرفا مديا خالصا .

الكسرة القصيرة ← ضمة طويلة / * — ضمة قصيرة

وكذا:

الضمة القصيرة ← كسرة طويلة / * — كسرة قصيرة

أما كلمة (أُأْمِن) وما شابهها، فإن القاعدة الصرفية تقضي بأن المهمزتين إذا

اجتمعتا، وحركت الأولى منهما، وسكنت الثانية، قلبت هذه الثانية من جنس حركة الأولى، فبديل واوا إذا ضمت الهمزة الأولى، وألفا إذا فتحت، وياء إذا كسرت . وإنما حدث هذا لوجود التجانس والتماثل بين الحركة والحرف .
الهمزة الساكنة ← حرف مد (ألفا أو واوا أو ياء) / * —————
حركة فتحة أو كسرة أو ضمة قصيرة .

وفي وسعنا أن نلحق بهذه الظاهرة ما لوحظ من ميل بعض القبائل العربية البدوية؛ كبنو تميم وأسد وسكان شرق الجزيرة العربية؛ إلى الضم، وميل الحجازيين إلى الكسر في بعض الصيغ^(١) فيما عرف - عند اللغويين القدماء - بظاهرة المعاقبة، فقد قال ابن جني فيما رواه عن الفراء^(٢): أهل الحجاز يسمون الصَّوَّاع: الصَّيَّاع، قال: ويقولون: المياثر والمواثر والمواثق والمياثق، وأنشد لأعرابي:

حمى لا يحل الدهرَ إلا يادُننا ولا نسألُ الأقوامَ عقدَ المياثِقِ
وسمع الكسائي بعض أهل العالية يقول: لا ينفعني ذلك ولا يضورني.
وتميم تقول: القُنوة، والحجازيون: القنبة، ونقل عن بني أسد أنهم يقولون: عزوته إلى أبيه، ويقول غيرهم: عزيته إلى أبيه: نسبه إليه أشد العزى . وبناء عليه فإن قاعدة المعاقبة بين الواو والياء؛ حيث يؤثر عن تميم نطق الصيغة بالواو؛ على حين تنطقها قريش بالياء، وهذا واضح في الكلمات التالية: صُوم، قُوم، نُوم، يغورني، يسوغه، ويغور، يطمو، ينمو، حكوت، قلوت، في مقابل: صِيام، قِيام،

(١) الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، ص: ١٣٢ .

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ت: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ٦٥/٢،

نِيَام يَغِيرِي، يَسِيغُه، يَغِير، يَطْمِي، يَنْمِي، حَكَيْت، قَلَيْت^(١)؛ إِنَّمَا أَتَتْ نَتِيجَةَ لِلْمِيلِ إِلَى التَّنَاسُبِ وَالتَّقْرِيبِ بَيْنَ أَصْوَاتِ الكَلِمَاتِ؛ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا سَابِقًا؛ فَلَا سَبِيلَ - بَعْدُنَا - إِلَى إِنكَارِ الرَّأْيِ الْقَائِلِ بِأَنَّ نَزْوَعًا إِلَى التَّقَارُبِ بَيْنَ الحَرَكَاتِ (الصَوَانِتِ) دَاخِلَ الصِّيغَةِ العَرَبِيَّةِ قَدْ حَدَا بِمُضَارَعَةِ حَرَكَةِ لِأُخْرَى لِضَرْبٍ مِنَ التَّنَجَانِسِ بَيْنَ الحَرَكَاتِ؛ حَيْثُ حَاكَتْ حَرَكَةُ سَابِقَةً أَوْ لِاحِقَةً لَهَا .

وَلَيْسَتْ اللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ بَدَعًا فِي هَذِهِ الظَّاهِرَةِ (تَنَجَانِسِ الحَرَكَاتِ) vowel harmony بَلْ وَجَدَتْ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ العَالَمِيَّةِ؛ كَالتُّرْكِيَّةِ مِثْلًا، وَلِنَتَأَمَّلَ سُلُوكَ الحَرَكَةِ (الصَوَانِتِ) فِي الكَلِمَاتِ التُّرْكِيَّةِ الآتِيَّةِ:

1		2	
dis	سن	disim	سني
ev	بيت	evim	بيتي
gonul	قلب	gonulum	قلبي
goz	عين	gozum	عيني
bas	رأس	basim	رأسي
gul	وردة	gulum	وردتي
kol	ذراع	kolum	ذراعي

لَاشِكُ أَنَّ ضَمِيرَ المَلِكِيَّةِ (فِي المَجْمُوعَةِ الثَّانِيَّةِ) قَدْ لَحِقَ أَصْلَ الصِّيغَةِ (فِي المَجْمُوعَةِ الأُولَى)، وَقَدْ تَوَافَقَتْ حَرَكَةُ ضَمِيرِ المَلِكِيَّةِ مَعَ حَرَكَةِ أَصْلِ الصِّيغَةِ فِي كَوْنِهِمَا حَرَكَةُ تَنْطِقُ مِنَ مَوْخَرَةِ الفَمِ وَمَدَوْرَةٌ^(٢).

(١) يَنْظُرُ فِي ذَلِكَ إِلَى دَرَاثَاتٍ فِي فِئَةِ اللُّغَةِ لِلدُّكْتُورِ صَبْحِي الصَّالِحِ، ص: ٩٧ وَمَا بَعْدَهَا،

(٢) يَنْظُرُ فِي ذَلِكَ إِلَى كِتَابِ "Generative Phonology" لِمُؤَلِّفِهِ Sanford A. Schane، نَشَرَ عَامَ

١٩٧٣م فِي Prentice-Hall, Inc، Englewood Cliffs, New Jersey، ص: 49-52

كما نجد أن الزيادة الإلحاقية لمورفيم الجمع في هذه اللغة هي (lar or)، ويقوم أساس الاختيار والتفضيل بينهما على الحركة السابقة في المقطع المتقدم في الكلمة، ولنتأمل الأمثلة الموزعة على مجموعتين (١، ٢):

	٢	١
guller	ورود	adamllar رجال
pullar	طوابع بريد	ziller أجراس
kollar	جمع ذراع	eller أيدي
gozler	عيون	kizlar نبات

وباستقراء الألفاظ الموزعة على المجموعتين نلاحظ أن الزيادة الإلحاقية لـ(مورفيم) الجمع يكون (ler) عندما يشتمل اللفظ حركة (صائت) من نوع (u I e or o)، ويكون (lar) حين يحتوي اللفظ حركة (صائت) من نوع (a u o or I).

ويجدر بنا أن ندرك أن الزيادة الإلحاقية لـ(مورفيم) الجمع (ler) لا تتراد جزافاً ولكنها تكون مع الحركات (u I e o) وهي حركات تنتج من الجزء الأمامي للفم في اللغة التركية، وفي المقابل فإن الزيادة الإلحاقية لـ(مورفيم) الجمع (lar) تكون فيما عدا ذلك، وهذا يعني بوضوح أن الحركات التي تنتج من مقدمة الفم - أي كان نوعها - تقضي زيادة (مورفيم) الجمع (lar) فحسب .

وبإيجاز فإن تعيين فهمنا لأصوات الحركات (الصوائت) التي تنتج في اللغة التركية، وتحديد مواقع نطقها داخل الفم يساعدنا على اختيار نوع (المورفيم) الذي يزداد على أصل الكلمة في الجمع^(١) .

(١) ينظر كتاب " Introduction to phonology " لمؤلفه " clarence sloat " نشر =

وبناء على ما سبق من الأمثلة المأخوذة من اللغة التركية يمكننا أن نصنف تجانس وتماثل الحركات " vowel harmony " في الجدول التالي:

	حركة غير مدورة " unrounded		حركة مدورة " rounded	
	Low	High	Low	High
مؤخرة الفم	a	ɪ	o	u
مقدمة الفم	e	i	o	u

فإذا افترضنا أن شكل صيغة الزيادة الإلحاقية لـ (مورفيم) الجمع في اللغة التركية يكون أساسا (lar) في اللغة التركية أمكننا الركون إلى القاعدة الصوتية القائلة بأن اختيارنا للحركة (الصائت) (a or e) في (مورفيم) الجمع يكون على الشكل التالي:

A ← e في صيغة الجمع (lar) في إجراء لغوي لتقريب الحركات بعضها من بعض، / * — حركة منتجة من مقدمة الفم. ونلاحظ أيضا - بعد استقرائنا الجدول - أن تغيير e ← a في صيغة الجمع (ler) يكون تقريبا أو مجانسة صوتية بين الحركات (الصوائت) المنتجة من مقدمة الفم لتلك الحركات المنتجة من مؤخرته / * — حركة تنطق من مؤخرة الفم^(١).

وهذا يعني أن تغيير a ← e بعد حركة تنطق من مقدمة الفم

= عام ١٩٧٨م، في Pretice-Hall, Inc، Englewood Cliffs, N، J، P: 116 (١) وتقرأ هذه القاعدة الفونولوجية هكذا: أن (a) تصح (e) في مورفيم الجمع (lar)، وأن (e) تصح (a) في المورفيم نفسه (ler) في اللغة التركية عندما يحتوي أصل الصيغة حركة تنطق من مقدمة الفم أو من مؤخرته،

والعكس، هي عملية صوتية، وإجراء لغوي طبيعيين تلجأ إليها الحركات في اللغة التركية في نوع من البحث عن التقارب والتجانس والتشاكل بين الحركات vowel harmony .

المضارعة الصوتية عند القدماء وبعض اللغويين المحدثين:

وأول من أشار إلى هذه الظاهرة من علماء اللغة العربية والنحو القدماء سيويه (ت ١٨٠هـ)؛ فقد عقد في كتابه (الكتاب) باباً أسماه (باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه، والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه) ^(١)، وهو بهذا يتحدث عن إجراءين لغويين تتناولهما ظاهرة المضارعة الصوتية بين الحروف اللغوية:

أولهما: ذلك الحرف الذي يضارع (أو يحاكي أو يماثل) به حرف آخر؛ وهذا الحرف الأخير هو من موضع الحرف الأول (مخرجا أو صفة أو كليهما).
ثانيهما: ذلك الحرف الذي يضارع (أو يحاكي أو يماثل) به حرف وهذا الحرف الأخير ليس من موضع الحرف الأول (مخرجا أو صفة أو كليهما)، وإنما هو من موضع حرف آخر (سواء أكان في المخرج أو الصفة أم كليهما)، وقد ضرب مثالا للإجراء اللغوي الأول بالكلمات؛ التي اشتملت على حرف الصاد الساكنة؛ إذا كانت بعدها حرف الدال؛ وذلك نحو (مصدر وأصدر والقصد)؛ لأنهما قد صارتا (الصاد الساكنة والدال) في كلمة واحدة؛ فضارعوا (حاكوا أو شابهوا) بالصاد الساكنة أشبه الحروف بالدال من موضعه؛ وهي الزاي؛ لأنها مجهورة غير مطبقة، ولم يبدلوا زايا خالصة كراهية الإجحاف بها للإطباق، بل قد نقل سيويه في هذا الموضع أن بعض العرب الفصحاء يجعلونها زايا

(١) الكتاب ط ١، ٤٢٣/٢ وما بعدها،

خالصة؛ كما جعلوا الإطباق ذاهبا في الإدغام؛ وذلك قولك في: التصدير ←
التزدير، وفي: الفصد ← الفزد، وفي: أصدرت ← أزدرت، وإنما دعاهم
إلى أن يقربوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد؛ وليستعملوا ألسنتهم
في ضرب واحد؛ إذ لم يصلوا إلى الإدغام، ولم يجسروا على إبدال الدال صادًا؛ لأنها
ليست بزيادة كالتاء في افعل مثل اصطر، والبيان عربي، فإن تحركت الصاد لم
تبدل؛ لأنه قد وقع بينهما شيء؛ فامتنع من الإبدال؛ إذ كان يترك الإبدال وهي
ساكنة، ولكنهم قد يضارعون بها نحو صاد صدقت، والبيان فيها أحسن، وإنما
ضارعوا بها وهي بعيدة نحو: مصادر والصراط؛ لأن الطاء كالدال، والمضارعة هنا
- وإن بعدت الدال - بمنزلة قولهم: صويق ومصاليق؛ فأبدلوا السين صادًا؛ كما
أبدلوا؛ حين لم يكن بينهما شيء في: صبقت ونحوه، ولم تكن المضارعة هنا
الوجه؛ لأنك تخل بالصاد؛ لأنها مطبقة، وأنت في: صبقت تضع في موضع السين
حرفا أفشى في الفم منها للإطباق؛ فلما كان البيان ههنا أحسن لم يجز البديل .
وضرب مثالا للنوع الثاني: بالشين لأنها - كما يقول - استطالت؛ حتى
خالطت أعلى الشيتين؛ وهي - في الهمس والرخاوة - كالصاد والسين، وإذا
أجريت فيها الصوت وجدت؛ ذلك بين طرف لسانك وانفراج أعلى الشيتين؛
وذلك قولك: أشدق؛ فتضارع بها الزاي، والبيان أكثر وأعرف، وهذا عربي
كثير. والجيم - أيضا - قد قربت منها فجعلت بمنزلة الشين؛ من ذلك قولهم في:
الأجدر ← الأشدر، وإنما حملهم على ذلك؛ أنها من موضع حرف قد قرب من
الزاي، ولا يجوز أن يجعلها زايا خالصة؛ ولا الشين؛ لأنها ليسا من مخرجها.
وسيويه هنا يفرق بين إجراءين لغويين حدثا في أصوات حروف هذه الألفاظ:
الأول: يبدل حرف بحرف؛ كما نراه في التسدير، ويسدل ثوبه؛ فقد نقل
عن بعض العرب أنهم نطقوا: التزدير، ويزدل ثوبه؛ لأن السين في موضع الزاي؛

وليست بمطبقة؛ فيبقى لها الإطباق؛ كما نجد مع الصاد .
أما الثاني: فَيُشَمُّ الحرف رائحة حرف آخر؛ بمعنى أنه يُضَارَع به ذلك الحرف؛ لعل صوتية؛ كما نجد في: التصدير، وأصدق والقصد والفصد؛ فقد نقل سيوييه عن بعض العرب؛ أنهم ينحون بالصاد الساكنة؛ إذا وقعت بعدها الدال ناحية الزاي؛ فتصير حرفا مخرجه بين مخرجي الصاد والزاي، ولم يبدلها زايا خالصة؛ محافظة على الإطباق؛ لئلا يذهب لفظ الصاد بالكلية؛ فيذهب ما فيها من الإطباق، والإطباق فضيلة في الصاد؛ فيكون إجحافا بها، وليس كذلك السين في: التسدير ويسدل ثوبه؛ لأنه لا إطباق فيها يذهب القلب؛ فلم تجز المضارعة لذلك السبب .

ونرى صدى لهذا الرأي عند كثير من اللغويين والنحاة العرب القدماء، ومن هُج على مُجههم من المتأخرين، فمن القدماء - مثلا - ابن جني (ت ٥٣٩٥هـ) حينما أشار إلى هذه الظاهرة الصوتية - بصفة عامة - ، وهو يتحدث عن (الإدغام الأصغر)^(١)، وحدده بقوله: هو تقريب

الحرف من الحرف؛ وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك "، وهو عام عنده في الحروف والحركات؛ حيث عد منه الإبدال في: صيغة الافتعال، والإمالة، وهذا التقريب بين الحروف والحركات - عنده - هو مظهر واضح من مظاهر المضارعة الصوتية بين أصوات حروف الكلمة عندنا، وقد أطلق عليها مرة أخرى اسم (التجنيس)^(٢) إشارة إلى ما يلحق أصوات الحروف والحركات في بعض الألفاظ من التقريب بينها في المخارج والصفات؛ ميلا إلى

(١) الخصائص ١٤١/٢،

(٢) ابن جني، المنصف (شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني)، ت: إبراهيم مصطفى وآخرين، ط ١، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٩٥٤م، ٣٢٤/٢.

المناسبة والتقريب بين الصوتيين؛ وذلك يقصد التخفيف على أعضاء الجهاز النطقي في أثناء الكلام .

واقنفي أثرهما - في جميع ما قالاه - كل من ابن سيده في مخصصه^(١)، وابن يعيش في شرحه للمفصل^(٢)، ومن المتأخرين ما نجده عند الدكتور عبد العزيز مطر، حيث أشار إلى هذه الظاهرة الصوتية بالقول: «إنها عبارة عن تأثير الأصوات المتجاورة، بعضها ببعض، تأثيراً يؤدي إلى التقارب في الصفة أو المخرج، تحقيقاً للتناسب الصوتي، وتيسيراً لعملية النطق، واقتصاداً في الجهد العضلي»، غير أنه سماها (مماثلة صوتية)^(٣)، وأشار إليها - أيضاً - الدكتور إبراهيم أنيس، وأطلق عليها مصطلح (المماثلة^(٤) Assimilation)، وأطلق الدكتور كريم زكي حسام الدين على هذه الظاهرة الصوتية التي تحدث لحروف الكلمة، اسم (التحييد)، وعرفه بأنه «تداخل أو ذوبان (فونيم) في (فونيم) آخر حتى يصير (فونيمًا) واحداً في سياق صوتي معين. أو هو: إلغاء أو محو لـ(فونيم) معين؛ نتيجة لتفاعله مع (فونيم) آخر يختلف معه في ملامح صوتي على الأقل، ويكون (الفونيم) الجديد الناتج عن عملية التحييد صورة جديدة، أو وسطاً بين (الفونيمين) المحول عنه والمحول إليه، نتيجة عملية المماثلة»^(٥).

(١) المخصص ٤/٢٦٩ وما بعدها،

(٢) شرح المفصل ١٠/٤٧، ٤٩، ١٤٩،

(٣) مطر، عبد العزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة. وزارة الثقافة - الدار القومية - القاهرة سنة ١٣٨٦ هـ، ص: ٢٤٥،

(٤) أنيس، الأصوات اللغوية، ص: ١٧٨ وما بعدها،

(٥) حسام الدين، كريم، أصول ترثية في علم اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢ سنة ١٩٨٥ م، ص: ١٩١ وما بعدها،

رأي نقدي:

وبالنظر إلى التراث اللغوي العربي؛ الذي تناول هذه الظاهرة الصوتية قديما وحديثا، نبيين - جليا - أن كثيرا من النحاة واللغويين العرب قدماء ومتأخرين قد اختلط عليهم الأمر - ههنا - أشد الاختلاط؛ فعدوا إشماع حرف (التاء) بعض صفات حرف (الطاء) عند النطق، ليتواءم معه في البيئة اللغوية في (اصتبر ← اصطبر) ضربا من الإبدال؛ سواء بسواء؛ مثل قولهم (اصبر) على معنى إقامة حرف الصاد مقام حرف التاء بعد حذفه؛ طلبا للمناسبة .

وعندي أن الأمر ليس كذلك، فالمثال الأول وما نحا نحوه ليس إبدالا بالمعنى؛ الذي هم قرروه في كتبهم ومؤلفاتهم، وإنما هو خلع بعض صفات حرف الطاء على أخيه حرف التاء؛ ليبقى في مكانه دون أن تطغى عليه صفات الحرف السابق له؛ فيبدله من نوعه، أو يفنيه ويحل مكانه؛ فهو صورة واحدة من صور عديدة لحرف التاء (الفونيم) بسبب وجوده في بيئة لغوية معينة، وهو ما يدعى بـ(الألفون)^(١)، وذلك بخلاف المثال الآخر؛ حيث تحولت التاء صادا؛ عندما تغلبت صفات حرف الصاد على أحد صور حرف التاء (الألفون) التي هي تاء بين طاء وتاء؛ وذلك بتأثير الحرف السابق، وظننا أنه كان أمام الناطق العربي - وهو الذكي في التصرف بحروف لغته - خياران:

فإما أن يشم الصاد صفات حرف الطاء؛ لتنتطق طاءين (اطبر)، وفي ذلك محذور؛ وهو ضياع لمح الأصل لصيغة (صبر)، وإما أن تطغى صفات حرف الصاد على (ألفون) حرف التاء (الطاء) نتيجة لاستعلاء وتفخيم وصغير حرف الصاد، وكونه الأصل في الصيغة؛ فاختار إشماع (ألفون) التاء (الطاء) صفات

(١) الخولي، الأصوات اللغوية، ص: ٥٩ وما بعدها، وكذلك كتاب phonology لمؤلفه:

lass ص: ١٨ وما بعدها،

حرف الصاد، فاجتمع صادان في الصيغة (الأول ساكن والثاني متحرك) فأدغم أحدهما في الآخر فصارا صادًا واحدًا مشددة هكذا:

/ت/

/ت/ ← [ط] / — * /ص،/ على سبيل المضارعة التقديمية الجزئية .

[ط] ← [ص] — * /ص،/ على سبيل المضارعة التقديمية الكاملة .

والحق أن هذه المصطلحات الدقيقة مما يتصل بموضوع الدراسة (الإبدال والقلب والعوض والزيادة والمضارعة أو الإشمام) قد اختلطت في عبارات اللغويين والنحاة القدماء والمتأخرين حول هذه الظاهرة الصوتية، ويعود جزء كبير من ذلك إلى تداخل هذه المصطلحات بعضها في بعض تداخلا عظيما، وعدم تحديدها تحديدا دقيقا قديما وحديثا، كما أشار ابن سيده^(١) إلى أن الفروق بين هذه المعاني دقيقة لا تكاد تجد من يقف عليها، فقد عرّفَ البديل: بأنه وضع الشيء مكان غيره، وعرّفَ القلب: بأنه تصيير الشيء على نقبض ما كان عليه، وعرّفَ الزيادة: بأنها إلحاق الشيء ما ليس منه، وعرّفَ النقصان: بأنه إسقاط الشيء مما كان فيه ... والفرق بين البديل والقلب في الحروف: أن القلب يجري على التقدير في حروف العلة، ومناسبة بعضها لبعض، وشدة تقاربها؛ فكأن الحرف نفسه انقلب من صورة إلى صورة إذا قلت: قام والأصل قَوْمَ فكأنه لم يأت بغيره؛ بدلا منه؛ ولم يخرج عنه؛ لأن شدة المقاربة للنفس؛ بمتلة النفس فهذا في حروف العلة، فأما في غيرها فيجري على البديل؛ لتباعد ما بين الحرفين؛ فلم يجب أن يجري مجرى ما يتقارب التقارب الشديد؛ بل وجب فيما تقارب أن يقدر أنه لم يخرج من التغيير عنه؛ فلذلك أجري على طريقة القلب، فأما ما تباعد فيقتضي الخروج عنه في التغيير .

(١) المخصص لابن سيده، المجلد ٤ ص: ٢٦٧/١٣ وما بعدها،

وقال عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلِي (شارح ألفية ابن معطي)^(١):
«إبدال الحرف هو عبارة عن إقامة الحرف مقام آخر في محله؛ بعد حذفه؛ طلباً
للمناسبة مطلقاً أو الضرورة، والفرق بين البديل وال عوض: أن العوض يكون في
غير محل المعوض منه؛ كالألف في ابن؛ والياء في سفيرج؛ فإنهما في غير محل
اللام؛ بخلاف البديل، والفرق بين القلب والبديل أن القلب لا يكون إلا في حرف
اللين، والبديل يكون فيها وفي غيرها فهو أعم من القلب».

أما الإشمام أو المضارعة فهي تعني - عندي - إعطاء الحرف شيئاً من
خصائص حرف آخر بينهما مناسبة في المخرج أو الصفة أو كليهما، ليس على
معنى إحالته إليه وإقامته مقامه، بل يجعله وسطاً بين طرفين متنافرين .

وبناء عليه فإن ما حدث في إشمام حرف (التاء) شيئاً من خصائص حرف
(الطاء) عند تجاور حرفي (الصاد والتاء) في صيغة (افتعل)، فنطق بها وسطاً بين
صوتي التاء والطاء فقبيل (اصطبر) وما نحا نحوه، ليس إبدالاً أو قلباً أو تعويضاً -
كما رأينا سابقاً - بل هو حالة وسطى بين حالتين مختلفتين .

فإذا استقر لدينا ذلك فإننا لسنا مع أولئك اللغويين والنحاة العرب -
قدماء ومتأخرين - ممن أطلق على هذا الإجراء اللغوي إبدالاً أو قلباً أو تعويضاً
. ومن أولئك اللغويين العرب القدماء - مثلاً - ابن جني في كتابه (سر صناعة
الإعراب)^(٢) فقد قال: «وأما البديل فإن فاء افتعل إذا كانت زايا قلبت التاء
دال، وذلك نحو: ازدجر وازدهى وازدار وازدان وازدلف وازدهت ونحو ذلك،
وأصل هذا كله: ازتجر وازهمى وازتار وازتان وازتلف وازتلف؛ لأنه (افتعل) من
الزجر والنهه والنور والزين والتلف، ولكن الزاي لما كانت مجهورة والتاء

(١) شرح ألفية ابن معطي ١٣٤٥/٢، ت: علي موسى الشوملي، ط ١، سنة ١٤٠٥هـ، مكتبة
الخرجي.

(٢) سر الصناعة ١/٢٠٠،

مهموسة، وكانت الدال أخت التاء في المخرج، وأخت الزاي في الجهر، قربوا بعض الصوت من بعض؛ فأبدلوا التاء؛ أشبه الحروف من موضعها بالزاي وهي الدال؛ فقالوا: ازدجر وازدار، ونحو من هذا التقريب في الصوت قولهم في سبقت: صبقت، وفي سقت: صقت، وفي سملق: صملق، وفي سويق: صويق؛ وذلك أن القاف حرف مستعل والسين حرف غير مستعل، إلا أنها أخت الصاد المستعلية، فقربوا السين من القاف بأن قلبوها إلى أقرب الحروف إلى القاف من مخرج السين وهو الصاد، وقد قلبت تاء افتعل دالا مع الجيم في بعض اللغات، قالوا: اجدمعوا في اجتمعوا، واجدز في اجتر، وأنشد:

فَقُلْتُ لَصَاحِي: لَا تَحْبِسَانَا بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَاجْدَزْ شَيْحَا

وقد أبدلوا الدال من تاء تولج فقالوا: دولج، وقد قلبوا تاء افتعل أيضا مع الدال لغير إدغام حكي أبو عمرو عنهم: اذكرك، وهو مذدكر .

ومثل ذلك ما نجده أيضا عند ابن معطي في ألفيته^(١):

وَيُبَدِّلُونَ التَّاءَ دَالًا قَالُوا: ازْدَانُ يَزْدَانُ لَهُ مِثَالُ

والتَّاءَ طَاءً فِي فَحَصْطٍ وَاضْطَجَعٍ وَالتُّونَ مِيمًا مِثْلَ عَنَبٍ سَمِعَ

وعدها الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) - يرحمه الله - في المفصل^(٢) ضربا من

القلب، وذهب على فحجه شارح المفصل ابن يعيش^(٣) - يرحمه الله تعالى -

فسماها مرات عديدة قلبا، وجعلها إبدالا أحيانا أخرى، وعدها ابن مالك (ت

٦٧٢هـ) - يرحمه الله - في ألفيته^(٤) إبدالا؛ حيث قال:

(١) شرح ألفية ابن معطي، ١٣٥٧/٢،

(٢) المفصل، ص: ٤٢٨ وما بعدها،

(٣) شرح المفصل ١٠ / ١٢١ وما بعدها،

(٤) كتاب أمهات الكتب (متون)، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ص: ٩١،

ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي أَفْعَالٍ أُبْدِلَا وَشَدَّ فِي ذِي الْمَمَزِ نَحْوِ التَّكْلَا
طَا تَا أَفْعَالٍ رَدِ إِثْرَ مُطْبِقٍ فِي إِذَانَ وَازْدَدَ وَادَّكَرَ دَالًا بَقِي
والخلط نفسه نجده عند كثير من علماء اللغة العربية المحدثين، ومن أشهر
هؤلاء: الدكتور إبراهيم أنيس - يرحمه الله - فقد سماها في كتابه (الأصوات
اللغوية)^(١) قلبا في أكثر من موضع، وعددها الدكتور عبد الصبور شاهين في كتابه
(المنهج الصوتي للبنية العربية)^(٢) قلبا مرات عديدة، وإبدالا مرات أخرى.
وسماها الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه (التطور اللغوي - مظاهره
وعلله وقوانينه)^(٣) قلبا بعد أن ضرب لها عدة أمثلة من ألفاظ اللغة العربية .
فإذا تأملنا فيما ذكره كثير من الصرفيين العرب القدماء حول هذه
الظاهرة نراهم - إلا ما ندر - لم يتناولوها في رسائلهم ومؤلفاتهم بشيء من الوضوح
والبيان، بله التعقيد، وأقصى ما نجده عندهم هو التفريق بين إدغام كامل وآخر
ناقص، وتحدثوا عن بعض الأمثلة؛ التي يمكن أن تدخل تحت قواعد التأثر
بالمجاورة، ومتى يكون؛ وذلك في الفصل الذي سموه بـ(الإعلال والإبدال)،
فمسائل مثل سَيْدٌ وَمَيْتٌ وَطِيٌّ وَوَيٌّْ وَمَرْضِيٌّ وَصَيْمٌ وَنَيْمٌ وَمَقُولٌ وَمَصُونٌ
وَاطْلَبٌ وَاطْلَمٌ وَاصْلَحَ وَادَّكَرَ وَادَّكَرَ . من مسائل الإبدال؛ لأن أمثال ما
ذُكِرَ هو أقصى مراحل التيسير في الجهد العضلي؛ حيث يقرب صوت من آخر؛
لتشابه بينهما؛ إما في الصفة أو المخرج أو كليهما.
ولعل من أولئك القلائد؛ الذين أوضحوا كثيرا من أسباب ذلك القلب

(١) الأصوات اللغوية ص: ١٧٨ وما بعدها.

(٢) شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة
١٩٨٠م، ص: ٢٠٥.

(٣) التطور اللغوي " مظاهره وعلله وقوانينه"، ص: ٢٢ وما بعدها.

والإبدال؛ مما تقبله القوانين الصوتية؛ ابن يعيش - يرحمه الله - في شرحه على المفصل^(١)؛ حيث قال: تقلب تاء الافتعال إلى الطاء والذال والفاء والسين، فأما مع الطاء فمع حروف الإطباق ويلزم ذلك، ويهجر الأصل كما هجر: في نحو قام وقال، وذلك أنه قد يستقل اجتماع هذه الحروف المتقاربة؛ كاستقلال اجتماع الأمثال، وإذا كانت في كلمة واحدة، ولم يكن الحرفان منفصلين ازداد ثقلاً، كما كان المثالن، إذا لم يكونا منفصلين أثقل؛ لأن الحرف لا يفارقه ما يستقل، وكانت هذه الحروف مخالفة للتاء؛ لأنها مستعلية مطبقة، والتاء حرف منفتح غير مطبق؛ فأبدلوا من التاء طاء؛ لأنها من مخرجها؛ إذ لولا إطباق الطاء لكانت دالا، ولولا جهر الدال لكانت تاء؛ فمخرجهن واحد، وإنما تم أحوال تفترق بهن من الإطباق والجهر والهمس؛ فهي موافقة لما قبلها في الإطباق؛ فيتجانس الصوتان، وصار العمل فيهن من جهة واحدة؛ وقد علم أنه لا ليس في ذلك، وتقلب تاء الافتعال دالا؛ فإذا كان قبلها دال أو ذال أو زاي؛ وذلك من قبل أن هذه الحروف مجهورة والتاء حرف مهموس، فأرادوا للتقريب بين جرسيهما؛ فأبدلوا من التاء دالا؛ إذ كانت من مخرج التاء وتوافق ما قبلها في الجهر، وليس فيها إطباق؛ كما أن التاء ليس فيه إطباق؛ فكانت الدال أشبه بما قبلها؛ فلذلك أبدلوا دالا، ولم يبدلوا طاء، وقالوا: مشرد وهو مفتعل من الشرد، ولك فيه ثلاثة أوجه: أحدها البيان وهو الأصل، والثاني مترد بالتاء المدغمة والمعجمة بثنتين، والثالث مشرد بالتاء المعجمة بثلاث، فأما الأول وهو البيان؛ فلأنهما ليسا حرفين متجانسين، فإذا أسكن الأول اضطر الناطق إلى الإدغام، وأما إدغام التاء في التاء؛ فلتقاربهما وهما مع التقارب مهموسان، وذلك مما يقوي إدغام أحدهما في الآخر، قال سيويه والبيان أحسن وهو

(١) شرح المفصل ١٠/١٤٨،

القياس، لأن الأول إنما يدغم في الثاني، وأما الثالث فهو مشرد بقلب التاء إلى جنس الأول، وإدغام الثاني في الأول، وعلى هذا قالوا يظلم، وهي عربية جيدة؛ كما قال سيوييه، وتبدل تاء الافتعال سينا فمع السين نحو: استمع فهو مستمع، ويجوز الأصل، ولا يجوز إدغام السين في التاء فيقال: استمع، وإن كانا مهموسين؛ وذلك لمزية السين على التاء بالصفير فاعرفه، وقالوا: اطلب واطعنوا واطلعوا والمراد اطلب واطعنوا واطلعوا، فثقل اجتماع المتقاربين؛ لأنهما من حروف طرف اللسان، وكرهوا الإدغام في التاء؛ فلم يقولوا: اتلّع واتلم في اطلع واطلم؛ لتلا يليس باتعد واتزن؛ هكذا قاله الفراء؛ فأبدلوا من التاء طاء؛ لأنها من مخرجها؛ فأدغموا الطاء في الطاء؛ وصار الإدغام - ههنا - لازماً ومثله يطرّد، وتقلب تاء الافتعال مع الطاء طاء؛ فيجوز البيان؛ فتقول: اظلم من الظلم واططن من الظن، وقد يدلون من الطاء المبدلة من التاء طاء، ثم يدغمون الطاء الأولى فيها؛ فيقولون: اظلم وذلك لما أرادوا تجانس الصوت، وتشاكله قلبوا الحرف الثاني إلى لفظ الأول، وأدغموه فيه؛ لأنه أبلغ في الموافقة والمشاكله، ومن العرب من إذا بنى مما فاؤه طاء معجمة افتعل أبدل التاء طاء غير معجمة، ثم أبدل من الطاء، التي هي فاء، طاء لما بينهما من المقاربة، ثم يدغمهما في الطاء المبدلة من تاء افتعل، فيقول: اظظهر حاجتي، واطظلم والأصل: اظتهر واطظلم، والصحيح المذهب الأول؛ لأن القياس في الإدغام قلب الحرف الأول إلى لفظ الثاني، وأما الضاد فيجوز فيه وجهان البيان والإدغام، فالبيان: نحو قولك اضطرب، واضطجع أبدل من التاء طاء لما ذكرناه لا غير، وقالوا: اضطرب واضجع ويضجع فهو مضرب ومضجع، ولا يجوز إدغامها في الطاء؛ فلا تقول: اطرب ولا اطجع؛ لتلا يذهب تفشي الضاد بالإدغام، ويقال: اضطرب يصطبر فهو مصطبر؛ واصبر يصبر فهو مصبر على قلب الثاني إلى لفظ الأول، وقد قرئ ﴿إِلَّا أَنْ يَصْلَحَا﴾ على ما حكاه سيوييه عن هارون، ومثله

قولهم: اصطفى واصطفى واصطفى واصطفى، ولا يجوز إدغام الصاد في الطاء؛ فلا يقال: اطّبر ولا مطّبر ولا اطّح ولا مطّح؛ لنلا يذهب صغير الصاد . وأما قلب التاء مع الدال والذال والزاي دالا فنحو قولهم: في افعل من الدين والذكر والزين أدان وأذكر وازدان، وإنما وجب إبدالها دالا - هنا - لأنهم كرهوا اجتماعهما للتقارب واختلاف أجناسها؛ وذلك أن الدال والذال والزاي مجهورة والتاء مهموسة، فأرادوا تجانس الصوت؛ فأبدلوا من التاء الدال؛ لأنها من مخرجها وهي مجهورة؛ فتوافق بجهرها جهر الدال والذال؛ فيقع العمل من جهة واحدة، ثم أدغموا الدال والذال فيها، ولم يجز الإدغام في الزاي لأن الزاي؛ حرف من حروف الصغير، فلو أدغموها لذهب الصغير، ويجوز فيها بعد قلب التاء قلبان أحدهما أن تقلب الذال دالا، وتدغم في الدال التي بعدها، فتصيران في اللفظ دالا، واحدة شديدة، وهذا شرط الإدغام لأنهم يقبلون الحرف الأول إلى جنس الثاني، ثم يدغمونه فيه، والوجه الثاني أن تقلب الدال ذالا، وتدغم، فيكون اللفظ به ذالا معجمة، وهو قول من يقول في اصطر: اصّبر وفي اضطرب: اصّرب فعلى هذا تقول: اذكر وأزان، وإنما جاز قلب الأول إلى جنس الثاني؛ لأن الأول أصلي، والثاني زائد، فكرهوا إدغام الأصلي في الزائد، فقبلوا الزائد إلى جنس الأصلي، وأدغموه لما ذكرناه .

فإذا تأملنا ما قاله بعض الصرفيين العرب حول هذه الظاهرة تبين لنا الفرق بين ما نرى لزاما إيضاحه للقارئ عند إجراء ما حدث لصوت الحرف من تغيير، وما درج عليه هؤلاء الصرفيون في كتبهم من تعليل لحدوث ذلك التغيير .

قال عبد العليم إبراهيم في كتابه (تيسير الإعلال والإبدال): «ادّعى أصلها: ادّتعو المجرّد دعا، وعلى صيغة افتعل ادّتعو، وقعت تاء الاففعال بعد دال، فأبدلت دالا، وأدغمت في الدال، وقلبت الواو ألفا، لتحركها وفتح ما قبلها، وأصل اذكر، اذكر، اذدكر؛ اذتكر؛ وقعت تاء الاففعال بعد ذال؛

فأبدلت دالا، ثم أبدلت الذال دالا، وأدغمت في الذال، ووقعت تاء الافعال أيضا بعد ذال، فأبدلت دالا، وقالوا ازدان واژان، وأصلهما: ازتين، حيث وقعت تاء الافعال بعد زاي، فأبدلت دالا، ثم أبدلت الدال زايا، وأدغمت في الزاي، ثم قلبت الياء ألفا، لتحركها وفتح ما قبلها، وقالوا: اتصل، واتسر، واتعد، واتعظ، حيث وقعت فاء الافعال واوا أو ياء؛ فأبدلت تاء، وأدغمت في التاء، وقالوا: اصطحب واضطرب واصططح واصطفي، وأصلها افتعل من سحب وضرب وصلح وصفى، وقعت تاء الافعال بعد الصاد والضاد، فأبدلت طاء، وقالوا: اطلع واظهر ومدكر، وأصلها افتعل من طلع، وظهر، وذكر؛ حيث وقعت التاء بعد الطاء والذال؛ فأبدلت طاء ودالا، وأدغمت في الطاء والذال، وقالوا: مدكر، واظلم، واظلم، حيث وقعت تاء الافعال بعد ذال في ذكر؛ فأبدلت دالا، وأبدلت الذال دالا، وأدغمت في الدال، ووقعت تاء الافعال في ظلم بعد طاء، فأبدلت طاء، وأبدلت الطاء طاء، وأدغمت في الطاء، أما في اظلم فهي افتعل من ظلم؛ أيضا حيث وقعت التاء بعد الطاء؛ فأبدلت طاء، وأبدلت الطاء طاء، وأدغمت في الطاء»^(١).

ولا نتفق إطلاقا مع هذا التحليل الصوتي الذي ذكر آنفا إلا في بعض النتائج؛ إذ لا خلاف في أن تاء الافعال قد طرأ عليها شيء من التغيير فيما ذكر من أمثلة، بيد أن ما نراه في إجرائهم اللغوي هو قفز إلى النتيجة، وليس بحثا عن الأسباب والدواعي؛ التي أجمت الناطق العربي إلى ذلك الإجراء اللغوي، ولكي نقف على حقيقة ما حدث - بجلاء - نورد طرفا من إجرائهم اللغوي لهذه الظاهرة مقارنة مع ما نذهب إليه تحليلا صوتيا لحقيقة ما حدث:

(١) إبراهيم، عبد العليم، تيسير الإعرال والإندال، مطبعة الفضالة الجديدة، القاهرة، ص: ٨١،

١. قال عبد العليم إبراهيم في كتابه (تيسير الإعلال والإبدال): اذكر، اذكر، اذدكر، أصلها: اذتكر، وقعت تاء الافتعال في اذكر بعد ذال؛ فأبدلت دالا، ثم أبدلت الدال ذالا، وأدغمت في الدال . كما وقعت تاء الافتعال في اذكر بعد ذال؛ فأبدلت دالا، ثم أبدلت الدال ذالا، وأدغمت في الدال، وفي اذدكر وقعت تاء الافتعال بعد ذال؛ فأبدلت دالا .

ولا يختلف معظم القدماء من علماء اللغة العربية والنحو وكثير من المحدثين من علماء اللغة العربية والنحو في التحليل الصوتي لما حدث في هذه الألفاظ وأمثالها عما رأيناه، ولنعد إلى ما نرتضيه مذهباً في هذه المسألة اللغوية؛ ففي لفظ (اذدكر) نقول:

إنه افتعل من الفعل الثلاثي (ذكر) فأصبح (اذتكر) اجتمع في هذا اللفظ كل من حرف الدال والتاء، وأدى تجاورهما - على هذا النحو - إلى صعوبة النطق، لأن الدال حرف مجهور، والجهر - كما ذكرنا سابقاً - صفة قوة؛ في حين أن التاء حرف مهموس، والمهمس - كما أوضحنا سابقاً - صفة ضعف، وقد سبق أن ذكرنا أن صفتي الجهر والمهمس متضادتان، واجتماعهما على هذه الصورة كاجتماع الضدين في وقت واحد؛ وذلك مستحيل منطقاً وعقلاً؛ مما جعل العربي - وهو ذكي في لغته يتصرف -؛ وذلك بإشمام حرف التاء شيئاً من صفات أخيه حرف الدال؛ ولا يحتاج حرف التاء من أخيه الدال؛ الذي يتفق معه في المخرج والشدة وغيرهما إلا صفة الجهر؛ فأشتم شيئاً من هذه الصفة؛ ليتواءم مع حرف الدال، ويبقى في مكانه دون أن يفنى، أو يقلب إلى غيره فقالوا: اذدكر بدلاً من اذتكر على سبيل المضارعة التقديمية الجزئية هكذا:

/ت/

/ت/ ← [د] — * / ذ /، على سبيل المضارعة التقديمية الجزئية .

أما لفظ (اذكر) فإنه تصرف ذكي من بعض العرب في نطق الصفة السابقة؛ حيث اجتمع - في الصيغة المذكورة - كل من حرف الذال والتاء المضارع به صفة الجهر التي لأخيهما الذال، والذال أصل في الصيغة - كما رأينا-، في حين أن الذال ليس كذلك؛ بل هو التاء المشتم به صفة الجهر التي لأخيه الذال، إضافة إلى أن حرف التاء إنما أتى به لغرض، وهو حرف زائد في صيغة (افتعل)، فإذا علمنا ذكاء العربي وحسن تصرفه في النطق بحروف لغته تحقق لنا - حينئذ - القول بتغليب صفات حرف الذال عليه، نحا للأصل، وكونه فرعاً من الذال، وليس هو حقيقة حرف الذال؛ فطغت عليه صفات حرف الذال؛ بحثاً عن السهولة في النطق، وتيسيراً للمجهود العضلي؛ فقالوا: اذكر؛ فاجتمع ذالان في الصيغة الواحدة، أحدهما ساكن، والآخر متحرك؛ فأدغم أحدهما في الآخر هكذا (اذكر) على سبيل المضارعة التقديمية الكاملة .

[د]

[د] ← [ذ] / — / *ذ/، على سبيل المضارعة التقديمية الكاملة.

وهناك طائفة من العرب وجدت صعوبة في نطق حرف الذال بجوار أخيه حرف الذال في الصيغة السابقة (اذكر)، وكأهم عدوا للذال حرفاً تاماً، وليس هو التاء أشم شيئاً من صفة الجهر التي لأخيه الذال، والمعروف أن حرف الذال عند مقارنته مع أخيه حرف الذال يعد أقوى منه صفات؛ إذ هو من حروف الشدة والقلقلة والوقف، بينما الذال حرف رخو، ولا يمتلك صفات قوة في مقابل أخيه حرف الذال؛ فتغلبت صفات القوة التي لحرف الذال على صفات الضعف التي لأخيه الذال، مع أنه هو الأصل في الصيغة والذال حرف دخيل؛ وهو تطور عن حرف التاء، وهناك صيغ كثيرة - في اللغة العربية - غلب فيها صفات الحرف الدخيل على صفات أخيه الحرف الأصيل؛ إذا كان ضعيفاً، فقالوا: ادكر؛ فاجتمع - في هذه الصيغة - حرفان أحدهما ساكن والآخر

متحرك؛ فأدغم أحدهما في الآخر؛ فقليل (ادّكر)، وبها ورد القرآن الكريم في سورة يوسف - عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم التسليم - حيث قال الله تعالى: ﴿وقال الذي نجا منهما وادّكر بعد أمة أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون﴾ [آية ٤٥]، وليس - في المعاجم العربية - كلمة هي أصل للفظ (ادّكر) إلا (ذكر)، وقد حدث فيها من التغيير ما قلناه فيما سبق .

[ذ]

[ذ] ← [د] / * — [د]، على سبيل المضارعة الرجعية الكاملة .

٢. قال ابن جني - يرحمه الله - في كتابه (سر صناعة الإعراب)^(١): «إذا وقعت فاء الافعال واوا أو ياء فإن فاءه (الواو والياء) تقلب تاء، وتدغم في تاء افتعل التي بعدها؛ وذلك نحو: اتّرن، أصله اوترن، فقلبت الواو تاء، وأدغمت في تاء افتعل، فصار اتّرن، ومثله اتّعد واتّلع واتّصف من الوصف، قال الأعشى:

فإن تتعدني أتعدك بمنلها وسوف أزيد الباقيات القوارصا

وقال طرفة:

فإن القوافي يتلجن موالجا تضايق عنها أن تولجها الإبر

وقال سحيم:

وما دُمّية من دُمّى ميس — إن مُعجبة نظراً واتصافا .

وقال الشيخ أحمد الحملاوي - يرحمه الله - في كتابه (شذا العرف في فن الصرف): إذا كانت فاء الافعال واوا أو ياء أصلية، أبدلت تاء، وأدغمت في تاء الافعال، وكذا ما تصرف منه، نحو: اتّعد، واتّصل، واتّسر، من الوعد والوصل واليسر... إلخ^(٢) .

(١) سر الصناعة، ١/٦٣ وما بعدها،

(٢) الحملاوي، أحمد، كتاب شذا العرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية، بيروت - لبنان، =

وكما ذكرنا في المثال السابق، فإننا لا نقر تحليلا صوتيا لمثل هذه الظاهرة الصوتية في هذه الألفاظ على هذا النحو من القفز إلى النتائج دون البحث في التفاصيل، وتتبع مراحل التطور لهذا الحرف أو ذاك، وإمكانية أن يكون هذا التحول منطقيًا - وفق القوانين الصوتية - من عدمه .

إن ما ذهب إليه معظم الصرفيين العرب - قدماء ومحدثين - في هذا الإجراء اللغوي لما حدث لحروف هذه الألفاظ من تطور غير مقنع لكثير من الطلاب العرب عند النظر والتأمل في أصل هذه الصيغ وما صارت إليه (فنولوجيا)، فماذا حدث إذن ؟ .

ولنذهب إلى ما قاله ابن جني في كتابه (سر صناعة الإعراب) وهو يعلل سبب هذا التحول في نظره حيث قال: «والعلة في قلب هذه الواو - في هذا الموضع تاء - أنهم لو لم يقلبوها تاء، لوجب أن يقلبوها؛ إذا انكسر ما قبلها ياء، فيقولوا: ايتزن، ايتعد، ايتلج، فإذا انضم ما قبلها ردت إلى الواو فقالوا: موتعد، وموتزن، وموتلج . وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفا، فقالوا: ياتعد، وياتزن، وياتلج، فلما كانوا - لو لم يقلبوها ياء - صائرين من قلبها مرة ياء، ومرة ألفا، ومرة واوا، إلى ما أريناه، أرادوا أن يقلبوها حرفا جلدا، تتغير أحوال ما قبله وهو باق بحاله، وكانت التاء قريبة المخرج من الواو؛ لأنها من أصول الثنايا، والواو من الشفة؛ فأبدلوها تاء، وأدغموها في لفظ ما بعدها، وهو التاء، فقالوا: اتعد واتزن، وقد فعلوا هذا أيضا في الياء، وأجروها مجرى الواو، فقالوا في افتعل من اليبس واليسر: اتبس واتسر، وذلك لأنهم كرهوا انقلابها واوا متى انضم ما قبلها في نحو: موتيس، وألفا في: ياتبس، فأجروها مجرى الواو فقالوا: اتبس واتسر، ومن العرب من لا يبدلها تاء .

وما ذكره ابن جني تعليلا صوتيا لهذه الظاهرة، ووافقه كثير من الصرفيين العرب - قدماء ومحدثين - على مذهبه، كلام ينقصه - في رأبي - كثير من الإقناع بالحجج والشواهد التي أوردها؛ إذ لا علاقة صوتية لا من حيث المخرج أو الصفة - كما ذكرنا سابقا - بين كل من حرفي الواو والياء وحرف التاء كما ذكر، ولا نسلم أبدا بقرب المخرج بين حرف الواو والتاء - في الظاهر - بكون الأول يخرج من الشفة، والثاني يخرج من أصول الثنايا، ولا ضرورة ملجئة لنا في هذا التأويل البعيد مع وجود تفسير له من أقرب طريق، كما أننا نؤكد أن ما سماه قلبا لفاء الافعال تاء لا يقتصر على ما فاؤه واو فقط ولكنه يجري فيما فاؤه ياء أيضا نحو: أئسر وأئس من ائسر وائيس .

فإذا سلمنا بمحصول ذلك مع الواو؛ لتقارب المخرج - كما يزعم - فإننا لا نرى أي تقارب في المخرج بين كل من حرف التاء وأخيه حرف الياء . وأعرب من هذا الإجراء اللغوي لهذه الظاهرة - في رأبي - ما نجده عند أحد الباحثين اللغويين المحدثين حينما أشار صراحة إلى ضرورة وجود علاقة صوتية بين الصوتين المتجاورين؛ ليتم التأثر إبدالا أو مماثلة في مثل هذه الألفاظ، وهذه العلاقة ترجع إلى اعتبارين أساسيين:

الأول: تقارب المخرج أو اتحاد .

الثاني: كون الصوتين من مجموعة واحدة من الصوامت، أو الحركات . فلا يمكن أن يؤثر صوت في آخر بعيد عنه مخرجا، كما لا يصح القول بأن صوتا من جنس الصوامت يبدل من صوت من جنس الحركات، فشتان بين المجموعتين من كل جانب، وفي هذا الصدد يرد علينا ما ذكره الصرفيون من أن الواو أو الياء تقلب تاء، إذا كانت إحداهما فاء للافعال، وما تصرف منها، نحو: (اتصل، واتعد)، من الوصل والوعد، وكذلك (أئسر) من: اليسر. وقد فسروا هذه الأمثلة بقلب الواو أو الياء تاء، تأثرا بتاء الافعال، والواقع أنه تفسير بعيد عن

الصحة مطلقا، ليعد ما بين التاء من جانب، والواو والياء من جانب آخر .

فالتاء: صوت لثوي انفجاري مهموس (من الصوامت)

والياء: صوت غاري انطلاقي مجهور، انتقالي (نصف حركة) .

والواو: صوت طبقي انطلاقي مجهور، انتقالي (نصف حركة) .

وكل ما حدث هو استئصال الواو والياء في هذا الموقع دفع الناطق العربي إلى إسقاطهما، وتعويض موقعهما بتكرار التاء، فالتاء - هنا - مجرد وسيلة لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافتعال، لا غير . وقد وردت أفعال توهم أنها من النوع ذي التعويض الموقعي؛ مثل: (اتَّخذ)، والواقع أن وزنها (افتعل)، على الأصل، ولا إبدال فيها؛ لأن أصل الفعل: تَخَذ، وكذلك: (اتَّبِع)، من: تَبِعَ . ولقد نتساءل عن وزن الفعل الذي جرى فيه هذا التعويض الموقعي، من مثل: اتَّصل، واتَّعد، واتَّسر، وأنا إلى وزنه على البديل أميل؛ فقد سقطت فاؤه، وعوض موقعها بالتاء: فوزنه (اتَّعل)، ما دامت تاء التعويض من مثل تاء الافتعال، أي: من أحرف الزيادة^(١) .

لكننا نذكر - ههنا - تحليلا صوتيا آخر لهذه الظاهرة، يتلاءم مع القوانين (الفنولوجية) التي يعتقدها كثير من الباحثين الصوتيين المحدثين، ونزعم - أولا - أن أصل هذه الألفاظ وما شابهها (افتعل) من الأفعال الثلاثية (وعد، وصل، يسر) ← (او تعد، واو تصل، وايتسر)، فاجتمع - في هذه الصيغ وأمثالها - كل من الواو والياء والتاء دون فاصل؛ وهي حروف متنافرة - حسبما ذكرناه سابقا - في المخرج والصفات؛ فحرف التاء له مخرج واضح وثابت في جهاز النطق العربي، وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا؛ بينما ليس للواو والياء مخرج واضح ومحدد، وإنما هما - حينئذ - حرفا لين تتصفان

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص: ٢١١.

بسعة المخرج نصف هواء يخرج من الجوف مع تشكل الجهاز النطقي بوضع مناسب مع كل من الواو والياء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هناك تنافرا في الصفات بين حرفي الواو والياء وحرف التاء؛ إذ يتصف حرف التاء بأنه شديد وقفي وهي صفة قوة؛ في حين يعد كل من حرفي الواو والياء بأهما حرفا لين (شبه علة)، وهي صفة ضعف، والتاء حرف مهموس، وحرفا الواو والياء مجهوران، ولا جدال في أنها صفات متضادة - كما سبق - مما أدى إلى صعوبة النطق بهما مجتمعين مع التاء على ألسنة الناطقين العرب، وقد عودنا العربي بأنه ذكي، حسن التصرف بحروف لغته؛ فقرر إلى تغليب حرف التاء مخرجا وصفات على كل من حرفي الواو والياء؛ لأسباب عديدة :

١. لعل من أهمها إجماع اللغويين العرب - قديما وحديثا - على أن الواو والياء حرفا شبه علة، وحروف العلة وأشباه العلة مقارنة مع الحروف الصحيحة الساكنة تتسم بصفة الخفاء لسعة مخارجها - كما سبق -، وهي تتصف - أيضا - بالمرض والعلة، واحتمال سقوطها وفنائها في أثناء النطق لا يستغرب، فكما لا يُسأل - في عالم الكائنات - عن موت المعلول والمريض؛ لتوقع ذلك في كل وقت وآن، وإنما تُسأل عن موت الصحيح والسليم، فكذلك ما حدث ههنا، ولهذا سقطت حروف العلة وأشباه العلة - في رأيهم - في كثير من الصيغ العربية؛ تسهيلا على النطق؛ نحو: وقف ووهب ← يقف ويهب، ونقف ونهب، وأقف وأهب، و قِفْ، و هَبْ، والأصل: يَوْقِف ويَوْهَب، ونوقف ونوهب، وأوقف وأوهب، فلهذا سقطت هنا كما سقطت هناك .

٢. ما ذكره علماء اللغة العربية والنحو القدماء من التعاقب بين كل من حرفي الواو والياء عندما يقعان فاء وحرف التاء في كثير من الصيغ العربية، فقد قال ابن جني نفسه: «قد أبدلت التاء من الواو فاء إبدالا صالحا؛ وذلك نحو:

تجاه، وهو فعال من الوجه، وتراث: فعال من ورث، وتقية: فعيلة من وقيت، ومثله التقوى، هو فعلى منه، وكذلك تقاة: فعلة منها . وتوراة عندنا فَوْعَلَةٌ من وَرِيّ الزَّند، وأصلها وَوَرِيَّة، فأبدلت الواو الأولى تاء؛ وذلك أهم لو لم يبدلوا تاء لوجب أن يبدلوا همزة، لاجتماع الواوين في أول الكلمة، ومثلها توج وهو فوعل من ولج يلج، كذا هو القياس في هذين الحرفين، وأصله على قولنا: وَوَلَجَ، وَتَوْرَاة ... ومن ذلك تخمة، وأصلها وَهْمَةٌ؛ لأنها فُعَلَةٌ من الوخامة، وَتُكَاةٌ؛ لأنها فُعَلَةٌ من: تَوَكَّأْتُ، وَتُكْلَان: فعلان من توكلت، وَتَيْقُور: فيعمل من الوَقَار ... إلخ وقالوا: رجل تكلة، أي وَكَلَةٌ، وهو فُعَلَةٌ من وَكَل يكل، وقالوا: أتلهج أي أولج، وضربه حتى أتكأه أي أوكأه، وعلى هذا أبدلوا التاء من الواو في القَسَم، وخصوا بها اسم الله تعالى، وقالوا: التليد والتلاد من ولد، وتترى: فعلى من المواترة، وأصلها وَتَرَى»^(١)

لم يستطع حرفا اللين (الواو واللين) أن يجاورا حرف التاء الشديد الجلد في هذه الألفاظ وأشباهها، وكان نفوذ حرف التاء على أخويه المجاورين له أقوى للأسباب التي ذكرت سابقا، وكما أنه - في عالم الكائنات - ليس بإمكان الضعيف أن يقاوم نفوذ القوي الذي يعيش معه في بيئته، ويدفع سلطانه عليه إلا بأن يحاكيه ويمالته، كان أمام حرفي اللين سبيلان، إما السقوط وترك فراغ يؤثر على وزن الصيغة؛ لتصبح (اتعل بدلا من افتعل)، وإما أن يصبغا نفسيهما بسمات حرف التاء الأقوى، لذا وجدا من الأسهل عليهما أن يحاكياه ويضارعاها في مخرجه وصفاته، وكان التأثير حاصلًا من الحرف الدخيل على أخيه الأصيل؛ وهذا - وإن كان غير مشهور - إلا أنه قد يحدث في حروف اللغة - وله

(١) سر الصناعة ١ / ١٦٢،

شواهد كثيرة من اللغة العربية - أن يتغلب الدخيل إذا كان قويا على الأصل الضعيف، ويفرض عليه نفوذه، ويخضعه لقوانينه، وقد سبق الإشارة إلى ذلك . ويمكن تفسير ذلك - فنولوجيا - هكذا:

ا/و ← $\left| \begin{array}{c} \circ \\ [ت] \end{array} \right|$ / - * [ت] ، على التعويض والمضارعة الرجعية التامة.

وكذا:

ا/ي ← $\left| \begin{array}{c} \circ \\ [ت] \end{array} \right|$ / - * [ت] ، على التعويض والمضارعة الرجعية التامة.



خاتمة

لعلنا - رأينا في الصفحات السابقة - ما تقتضيه مسألة السهولة في النطق، والبحث عن أيسر الطرق للاقتصاد في المجهود العضلي، وتلمس أسهل السبل للنطق بحروف الكلمة؛ ولهذا يحاول كثير من اللغات البشرية المنطوقة - ومنها اللغة العربية - التخلص من الأصوات الصعبة، وتتجاوز ذلك إلى اختيار الحروف السهلة في النطق، وما ذلك إلا لأن الكلام نشاط، وكل نشاط يحتاج إلى طاقة، وكل ما استطاع الناطق أن يقتصد في بذل طاقته فإنه يفعل، ومما تهدف إليه اللغات البشرية المنطوقة البحث عن فصاحة الكلمة، ومن مقتضيات هذه الفصاحة أن تكون حروفها لينة سهلة تتجاوز أصواتها تجاوزاً هادئاً؛ تتجاوب فيه، وتتلاقى أنغامها، وأن تكون مألوفة جرت على الألسنة، ووردت وفق قواعد تصريف الكلمات، وبعدت حروفها عن التناثر والغرابية، فإذا تنافرت حروف الكلمة كان ذلك معيباً ومخلاً بفصاحتها .

وأبرز سبب يذكره البلاغيون لهذا التناثر هو قرب مخارجها؛ أي تكون حروف الكلمة المتتابعة تخرج من مخارج قريبة جداً، وهذا - كما قالوا - يشبه مشي القيد، أي أن أعضاء النطق - بعد الفراغ من إخراج الصوت - يضطرها الحرف الثاني إلى أن تعود إلى مخرج قريب جداً من الأول، وكان يسهل عليها أن تنتقل إلى مخرج أبعد؛ كأن تثب من الخلق إلى اللسان مثلاً، والمقيد ينقل قدمه لبعضها بعيداً، ثم يتقله القيد؛ فيضطر إلى أن يعود في موضع قريب جداً، والعرب يكرهون هذا في نطقهم حروف كلماتهم، وقد بنيت لغتهم على الخفة، ولذا رأيناهم - كما سبق - يعمدون إلى وسائل توصلهم إلى النطق السليم بالحروف؛ فوجدناهم يميلون إلى الإدغام بين الحروف المتماثلة؛ مثل: شدّ ومدّ

وما شأبهما، وإلى المضارعة والمحاكاة، أو المجانسة والتقريب بين صفات ومخارج الحروف المتنافرة؛ للحصول على مرحلة وسطى تجمع بين الحرفين المتنافرين، وتخفف من الاختلاف بينهما؛ لكي يسهل النطق بهما؛ إذا ورد في بيئة لغوية واحدة تجاوزا، أو فصل بينهما بفاصل، وتعد العربية إحدى اللغات العالمية التي تمتاز بهذه الظاهرة في أصواتها بقسميها (الحروف الصحيحة الساكنة، والحركات).

وقد عرضنا - على الصفحات السابقة - آراء علماء اللغة العربية والنحو القدماء والمحدثين حول ظاهرة المضارعة والمحاكاة أو التقريب والتجنيس بين صفات ومخارج الحروف المتنافرة مخرجا أو صفة أو كليهما، وناقشنا قوانينهم في هذه المسألة، وطريقة عرضهم لما حدث من تغيير لبعض الحروف دون بعض.

وينبغي أن نعلم أن نطق الحروف بطريقة سليمة؛ وفق القواعد الصوتية الأدائية، يقوم ابتداء على سهولة نطقها، وحسن تصرف الناطقين بها؛ وفق مقتضيات القواعد الصوتية الأدائية التي تقبلها أنظمة اللغة عينها؛ وذلك يؤدي - في النهاية - إلى إبراز المعاني فيها، وإصالتها بطريقة سليمة إلى المتحدثين بها؛ ولهذا يعمد المتكلمون باللغة إلى استبدال السهل من أصوات اللغة بالصعب الشاق الذي يحتاج إلى مجهود عضلي أكبر، ومعلوم أن الفرار إلى النطق بالحرف السهل، والبحث عنه، وقدرة اللغة على توفير أكثر من خيار أمام الناطقين بحروفها، يعد أهم مقتضيات نظرية السهولة في اللغات العالمية التي تعد اللغة العربية واحدة منها.

المصادر والمراجع

• أولاً: العربية:

١. القرآن الكريم، هو المصدر الأساسي لهذا البحث، ثم تمت الاستعانة ببعض الكتب والبحوث، ويمكن ترتيبها على النحو التالي:
٢. إبراهيم، عبد العليم. تيسير الإعرال والإبدال. مطبعة الفجالة الجديدة القاهرة.
٣. ابن جني، أبو الفتح عثمان.
٤. الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. دار الهدى للطباعة والنشر. بيروت لبنان.
٥. المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني (١٩٥٤م). تحقيق: إبراهيم مصطفى وآخرين. مطبعة مصطفى الحلبي. ط١.
٦. سر صناعة الإعراب تحقيق مصطفى السقا وآخرين. مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي. ط١.
٧. ابن الجزري. النشر في القراءات العشر (ج١). دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت.
٨. ابن سيده. المخصص (ج١٣). م٤. دار الفكر - بيروت.
٩. ابن غلبون، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم (٥١٤١٢هـ) التذكرة في القراءات الثمان (٢). تحقيق أيمن رشدي سويد. ط١. الجماعة الخيرية - جدة.
١٠. ابن معطي. (٥١٤٠٥هـ) شرح ألفية ابن معطي (ج٢). تح. علي موسى الشوملي. مكتبة الخريجي ط١.
١١. ابن يعيش. شرح المفصل (ج١٠). عالم الكتب - بيروت.
١٢. أبو حيان. البحر اخیط. مصورة عن مطبعة مولاي السلطان عبد الحفيظ سلمان. المغرب. ط٣.
١٣. أبو معشر، عبد الكريم الطبري. (١٤١٢هـ). التلخيص في القراءات الثمان. تح. محمد حسن موسى ط١. الجماعة الخيرية - جدة.
١٤. الإستراباذي، رضي الدين. شرح الشافية. دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
١٥. أنيس، إبراهيم. (١٩٨١م). الأصوات اللغوية. مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة. ط٦.
١٦. الحملاوي، أحمد. كتاب شذا العرف في فن الصرف. المكتبة الثقافية - بيروت - لبنان.
١٧. حسام الدين، كريم زكي. (١٩٨٩م). أصول تراثية في علم اللغة - مكتبة الأنجلو المصرية - ط٢.
١٨. الخولي، محمد علي (١٤٠٧هـ). الأصوات اللغوية. مكتبة الخريجي. ط١.
١٩. الدمياطي، أحمد بن محمد. إتحاف فضلاء البشر في القراءات العشر. مصر.

٢٠. الراجحي، عبده. اللهجات العربية في القراءات القرآنية. دار المعرفة الجامعية الإسكندرية.
٢١. الزمخشري، أبو القاسم محمود. (١٤١٠هـ) الفصل في علم العربية. دار إحياء العلوم - بيروت.
٢٢. سيويه. (١٣١٧هـ). الكتاب ج ٢. المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر. ط ١.
٢٣. شاهين، عبد الصور (١٩٨٠م). المنهج الصوتي في النية العربية. مؤسسة الرسالة - بيروت.
٢٤. الصالح، صبحي. دراسات في فقه اللغة. بيروت - لبنان.
٢٥. عبد التواب، رمضان. التطور اللغوي " علله ومظاهره وقوانينه". مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر.
٢٦. المرصفي، عبد الفتاح. (١٤٠٢هـ) هداية القارئ إلى تجويد كلام البارئ. ط ١. دار النصر للطباعة الإسلامية - شبرا - مصر.
٢٧. نصر، عطية قابل. (١٤١٣هـ). غاية المرید في علم التجويد. دار الحرمين. ط ٣.
- ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Schane, A.Sanford .(1973) .(Generative Phonology) prentice – Hall , Inc., Englewood Cliffs, New Jersey.
2. Sloat, Clarence (1978) (Introduction Phonology). Prentice -Hall, Inc, Englewood Cliffs, N.J.
3. Lass, Roger. (1984). (Phonology). Cambridge Textbooks in Linguistics.
4. Godby, Carol. (1982). (Language Files). Department of Linguistics , the Ohio State Univ.



فهرس الموضوعات

بعض الرموز المستخدمة في هذا البحث	٣٨٧
مقدمة	٣٨٨
تعريف المضارعة الصوتية وأقسامها	٣٩١
دواعي المضارعة الصوتية بين الحروف في اللغة العربية	٣٩٧
الصفات الأصلية غير المتضادة:	٤٠٦
الصفات الأصلية المتضادة	٤٠٨
المضارعة الصوتية بين الحروف الصحيحة الساكنة	٤١٢
المضارعة الصوتية بين الحركات:	٤٣٤
المضارعة الصوتية عند القلماء وبعض اللغويين المحدثين:	٤٤٦
رأي نقدي	٤٥٠
خاتمة	٤٦٨
المصادر والمراجع	٤٧٠
فهرس الموضوعات	٤٧٢

